البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى-غزة

برنامج القيادة والادارة

مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة

The Commitment of the Public Shareholding in Palestine to the Principles of Corporate Governance

إعداد الباحث

أكرم محمد قويدر

إشراف

الدكتور/ سامي على أبو الروس

دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة

1436 هـ - 2015 م

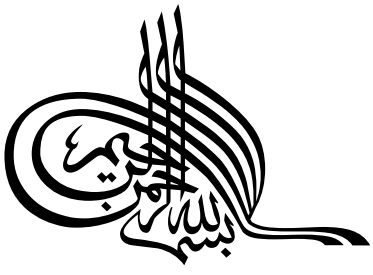

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة - الآية (32)

إهداء

إلى الذين أحبوني وحملوا همي ..... أمي الغالية و روح أبي العزيز

إلى ذلك النور الساطع ..... رفيقة دربي... زوجتي الحبيبة

إلى تلك الشموع التي أنارت لي الدرب.. مهجة القلب والفؤاد...أبنائي الأعزاء

إلى كل من كان له فضل علي بعد الله عز وجل في مواصلة مسيرتي العلمية

إلى كل من أحبني وتمنى لي التوفيق والنجاح

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أفىَ صاحب الحق حقه، وذا الفضل فضله ، وأزجي بجزيل الشكر والعرفان وخالص الامتنان إلي الدكتور الفاضل / سامى على أبو الروس شاكراً له جهوده من خلال إشرافه على رسالتي هذه.

كما لا يسعني إلاَّ أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور/ فارس أبو معمر والدكتور/ محمد المدهون اللذان تشرفت بقبولهم المشاركة في لجنة الحكم والمناقشة علي رسالتي.

وشكري موصول لكافة العاملين في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا من أكاديميين وإداريين..

وأخيراً فإن ما كان في هذه الدراسة من صواب فهو توفيقاً من الله وما كان بها من خطأ فهو مني.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ هو نعم المولى ونعم النصير

الباحث/ أكرم قويدر

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر	ج
فهرست المحتويات	د
فهرست الجداول	ز
فهرست الأشكال	ط
خلاصة الدراسة	ي
الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract)	ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
مقدمة الفصل	2
مشكلة الدراسة	4
متغيرات الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
أهمية الدراسة	7
صعوبات الدراسة	8
مصطلحات الدراسة	9
الفصل الثاني الإطار النظري	
المبحث الأول حوكمة الشركات	
نشأة حوكمة الشركات	12
مفهوم حوكمة الشركات	13
أهمية ومزايا الحوكمة	15
أهداف الحوكمة	16

مبادئ حوكمة الشركات	17
خصائص الحوكمة	19
المحددات الأساسية التي يجب مراعاتها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	20
معوقات تطبيق حوكمة الشركات	23
المبحث الثاني الشركات المساهمة العامة	
مقدمة	26
مفهوم الشركات المساهمة	26
أهمية الحوكمة للشركات المساهمة	27
خصائص الشركات المساهمة	28
نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية	29
أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية	30
أهمية سوق فلسطين للأوراق المالية	31
هيكل سوق فلسطين للأوراق المالية	32
دور الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في فلسطين	33
الحوكمة في سوق فلسطين للأوراق المالية	37
الفصل الثالث الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	40
الدراسات المحلية	40
الدراسات العربية	47
الدراسات الاجنبية	57
تعقيب عام على الدراسات السابقة	63

الفصـل الرابع الطريقة والإجراءات	
مقدمة الفصل	65
منهج الدراسة	65
مجتمع الدراسة	66
عينة الدراسة	66
أداة الدراسة	66
خطوات بناء الإستبانة	67
صدق الاستبانة	68
ثبات الاستبانة	77
الأساليب الإحصائية المستخدمة	78
الفصل الخامس تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	
مقدمة الفصل	81
اختبار التوزيع الطبيعي	81
الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية	82
تحليل فقرات الاستبانة	87
اختبار فرضيات الدراسة	109
الفصل السادس النتائج والتوصيات	
مقدمة الفصل	122
نتائج الدراسة	122
توصيات الدراسة	128
دراسات مستقبلية مقترحة	130
المراجع	
المراجع العربية	135
المراجع الاجنبية	138

المواقع الإلكترونية	140
الملاحق	
الملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين	142
الملحق رقم (2): الإستبانة	143

فهرست الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	35
.2	درجات المقياس المستخدم في الاستبانة	67
.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مستوى القرارات الإدارية " والدرجة الكلية للمجال	69
.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " كفاءة النظم الإدارية " والدرجة الكلية للمجال	70
.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مستوى أداء الشركة " والدرجة الكلية للمجال	71
.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " رضا المساهمين " والدرجة الكلية للمجال	72
.7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مجلس الإدارة " والدرجة الكلية للمجال	73
.8	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الإفصاح والشفافية " والدرجة الكلية للمجال	74
.9	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " التدقيق " والدرجة الكلية للمجال	75
.10	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للإستبانة	77
.11	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	78

.12	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	81
.13	توزيع عينة الدراسة حسب النوع	82
.14	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	83
.15	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	84
.16	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	85
.17	توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	86
.18	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	86
.19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مستوى القرارات الإدارية "	88
.20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " كفاءة النظم الإدارية "	90
.21	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مستوى أداء الشركة "	93
.22	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " رضا المساهمين "	95
.23	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مجلس الإدارة "	98
.24	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " الإفصاح والشفافية "	101
.25	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " التدقيق "	104
.26	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع محاور المتغيرات التابعة	107
.27	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لجميع محاور مستوي الالتزام بمبادىء الحوكمة	108
.28	اختبار الفرضية الأولى	109
.29	اختبار الفرضية الثانية	110
.30	اختبار الفرضية الثالثة	111

.31	اختبار الفرضية الرابعة	112
.32	نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – النوع	113
.33	نتائج اختبار " التباين الأحادي " – العمر	114
.34	اختبار " التباين الأحادي " – المؤهل العلمي	115
.35	نتائج اختبار " التباين الأحادي" –سنوات الخبرة	116
.36	نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المسمى الوظيفي	118
.37	نتائج اختبار " التباين الأحادي " – التخصص	119
.38	جدول النتائج والتوصيات وفترة التنفيذ	132

فهرست الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	متغيرات الدراسة	6
.2	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	21

خلاصة الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة ، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الإستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية، حيث تم توزيع (400) إستبانة وتم إعادة (374) إستبانة، وبهذا تكون نسبة المستجيبين لأداة الدراسة (93.5%) من المجتمع الأصلي. وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لإختبار الفرضيات ومنها (معامل ارتباط بيرسون، والمتوسطات الحسابية).

ومن أهم النتائج التى توصل إليها البحث:

1. **مستوى القرارات الإدارية تبين:** تبين أن الشركات المساهمة العامة في فلسطين تلتزم بالإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الادارية بشكل عام، كما تبين أن القرارات الادارية في الشركات المساهمة العامة تساهم في مجموعها في تحقيق رسالة الشركة، وكذلك أن القرارات الادارية في الشركات المساهمة العامة تنسجم مع السياسة العامة للشركة. إلا أنه ومع ذلك لا يزال هناك ضعف في مستوي القرارات الادارية في الشركات المساهمة.
2. **كفاءة النظم الإدارية تبين:** أن الشركات المساهمة العامة تحرص على تقديم الدعم لقرارات المدراء في الادارة العليا. كما تبين أن النظم الادارية في الشركات المساهمة تحقق الاهداف التنظيمية المحددة، وكذلك يوجد هيكل تنظيمي ملائم للنظم الإدارية في الشركات المساهمة، كما تتصف النظم الادارية في الشركات المساهمة ببساطتها. إلا ان هذه النظم بحاجة الى مزيداً من التطوير والتحسين لتتلائم مع النظم الادارية الحديثة التى تعتبر أحد أهم دعائم نجاح حوكمة الشركات في العصر الحديث.
3. **مستوى أداء الشركة تبين:** أن الشركات المساهمة العامة تقوم بتحقيق الأهداف المرسومة لها. كما تبين أنها تعمل على تحقيق نتائج ايجابية لأعمالها، كما تبين وجود إلتزام لدى الشركات المساهمة العامة بقواعد ومبادىء حوكمة الشركات إلى حد مقبول، إلا أن هذا الإلتزام لا يزال ضعيفاً مقارنة بشركات مساهمة بدول أخري.
4. **رضا المساهمين تبين:** أن الشركات المساهمة العامة تقوم بتسهيل وتبسيط الاجراءات للمساهمين. كما تعمل على تفرغ الموظف لتقديم الخدمة للمساهمين. كما تبين أن الشركات

المساهمة تتحقق من تقديم الشركة خدمات بشكل أفضل للمساهمين. كما تقوم الشركات بتقديم خدماتها للمساهمين في الوقت المحدد.

5. مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة تبين: أن الشركات المساهمة العامة يوجد بها معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى. كما تبين أن مجلس الإدارة في الشركات المساهمة يضم ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمؤهل علمي وخبرة في المجالات ذات الصلة بعمل الشركة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها:

1. إستحداث دوائر متخصصة داخل الشركات المساهمة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة.

2. ينبغي الإلتزام التام بتطبيق متطلبات الحوكمة من قبل إدارات الشركات وبدرجة عالية وفى كافة المجالات، وذلك من خلال تفعيل الرقابة من قبل هيئة الأوراق المالية، ومراقب الشركات وإدارة السوق المالي.

3. التأكيد على أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، وذلك لزيادة فاعلية اداء المجلس بكافة القضايا المناطة به، بما يحقق نفعاً لجميع أصحاب المصالح والشركة.

Abstract

This study aimed to identify the level of commitment of the public shareholding company in Palestine to the principles of the governance as the researcher used the descriptive analytical method, and the questionnaire was used as a key tool in the initial data collection. Four hundred questionnaires were distributed and the researcher got 374 out of them. Thus, the proportion of respondents to the study tool was (93.5%) of the original community. The researcher used several statistical methods to test hypotheses, including (Pearson correlation coefficient, and the arithmetic mean).

Among the most important findings of the research:

1. the level of administrative decisions: it shows that the public shareholding companies in Palestine is committed to disclose the issuer of administrative decisions in general, also it turns out that the administrative decisions in public shareholding companies contribute to the achievement of the company's total message as well as it is consistent with the general policy of the company. However, there is still weakness in the level of the administrative decisions in joint-stock companies.
2. The efficiency of the administrative systems, it shows that the public shareholding companies keen to provide support to the decisions of managers in senior management, as it turns out that the administrative systems in joint-stock companies achieve regulatory objectives set. Moreover, it finds out that there is an appropriate structure for administrative systems in joint stock companies, it's characterized by simplicity in contributing companies. However, these systems need further development and improvement to fit with modern management systems which is considered one of the most important pillars of the success of corporate governance in the modern era.
3. the level of performance of the company: it shows that public shareholding companies achieve the goals set for it, and it achieves positive results for its work, as it turns out that it has an obligation to the public shareholding companies to the rules and principles of corporate governance to some acceptable extent. However, this commitment is still weak compared to the contribution of companies to other countries.
4. satisfaction of shareholders:

It shows that the public shareholding companies facilitate and simplify the procedures for shareholders, it also works on a giving the employee full-time to provide the service to shareholders, as it turns out that the joint stock companies make sure that the company provides better

services to shareholder, the companies also provide services to shareholders on time.

5. the level of commitment to the principles of corporate governance: It’s been shown that the public shareholding companies have standards to define the membership of the board members on the boards of other companies. Furthermore, the Board of Directors in the joint-stock companies comprises at least three members have an academic qualification and experience in the relevant areas of the company's work.

The study recommended a number of recommendations including:

1. The introduction of specialized departments within corporations interested in governance issues and shall develop training programs to consolidate the objectives and requirements of the task of governance.
2. There should be full compliance with the requirements of the application of governance by the departments of companies with a high degree in all areas, and that is achieved through the activation of oversight by the Securities Commission, and the Controller of Companies and managing the financial market.
3. Confirming that the majority of the members of the Board of Directors of independent members, so as to increase the effectiveness of the Council's performance in all cases entrusted to it, so as to achieve benefits for all reconciliation and the owners of the company.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- ☒ المقدمة
- ☒ مشكلة الدراسة
- ☒ فرضيات الدراسة
- ☒ متغيرات الدراسة
- ☒ أهداف الدراسة
- ☒ أهمية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

مع ظهور شركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، بدأت دراسة حوكمة الشركات في الظهور. حيث كانت الحاجة ملحة لترتيب أوضاع الشركات وحل المشكلات التي تواجه عمل الشركات المساهمة والحفاظ على مصالح وحقوق المساهمين. لقد بدأ الاهتمام بمصطلح حوكمة الشركات نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من التداعيات والانهيارات المالية لعدد من الشركات العالمية، حيث بدأ الاهتمام بوضع معايير للحوكمة بعد تفجر الكثير من القضايا والمشكلات المرتبطة باستغلال السلطة وقلة الشفافية وعدم الإفصاح عن الأوضاع المالية لكثير من الشركات حول العالم.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها حوكمة الشركات في استقرار أوضاع الشركات المساهمة، حيث تقوم الحوكمة بدور مهم في زيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الشركات، بل أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة، مما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة.

لقد بدأ التفكير الجاد والنقاش في هذا الموضوع بعد الأزمة المالية التي حدثت في أسواق المال الأسيوية في شرق آسيا تحديداً عام 1997، ولكن البحث الجاد ووضع الصيغ والآليات لتطبيقها بدأ بعد فضيحة عملاق الصناعة والطاقة شركة اينرون الأمريكية (Enron) عام 2001 عندما انهار سعر سهم الشركة في السوق الأمريكي من سعر 84 دولاراً ووصل سعره إلى صفر، وكان تأثير ذلك على الأسواق الأمريكية والاقتصاد الأمريكي أكثر ضرراً من تأثيرات 11 سبتمبر وسقوط أبراج التجارة، وطبعاً فضيحة اينرون وإفلاسه والذى كان

بالتواطؤ مع أكبر مكاتب المحاسبة في العالم في ذلك الحين "أرثر اند أندرسون"، ونتيجة لذلك باتت الحوكمة عنصراً مهماً في تقدير وتقييم مدى نجاح الشركة في العمل وقد التقط المحاسبون هذا الموضوع وأدخلوها في حكمهم على الشركات بناءً على معايير المحاسبة الدولية 38، 39 والتي أدت جميعها للنزاهة والشفافية في تقدير الأصول المختلفة وخاصة المالية والتي أصبح أسمها التقييم حسب القيمة العادلة من هنا بدأ التعامل بها كجزء أساسي في الحكم على الشركات(**باسويد، 2011 :6**).

ويختلف الكتاب والأكاديميون والمؤسسات من ناحية التعبير عن مفهوم حوكمة الشركات وتعريفه وذلك نتيجة لاختلاف تخصصات هؤلاء الكتاب والأشخاص واختلاف اهتماماتهم، فلقد عرفها البعض بأنها نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الإدارة الجيد، ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة داخلياً، وخارجياً من التأثير بصفة سلبية على أنشطة المنشأة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمنشأة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل (**جودة، 2008 ،16**).

وعرفت أيضاً بأنها الإجراءات الحاكمة بالشركات لضمان تحقيق التوازن فى حقوق أصحاب المصالح المتعارضة (**المطيري، 2003 :63**).

وتعرف حوكمة الشركات بأنها مفهوم التحكم المؤسسي لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حاملي الأسهم وحماية حقوق أصحاب المصالح، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوى المحلي والدولي وتحقيق العدالة الاقتصادية من منظور اقتصاد السوق(**مطر، 2003 :96**).

كما تعرف بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التى تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التى تستخدم لإدارة شئون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان

تعزيز الاداء والافصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الاطراف المختلفة (**Demirag,et :p63 al, 2000**).

مشكلة الدراسة:

طرأ خلال السنوات الأخيرة اهتمام كبير بقضايا الحوكمة في المجتمع الفلسطيني، سواءً من قبل المسؤولين في المؤسسات الحكومية أو من مؤسسات المجتمع المدني أو الشركات على اختلاف أنواعها. ومن المؤكد بأن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تزايد الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني بضرورة تعميق الالتزام بمبادىء الديمقراطية والاقتصاد الحر. ولكن بالإضافة لذلك هنالك على ما يبدو قناعة متزايدة لدى الشركات المساهمة الفلسطينية بأهمية الحوكمة في خلق بيئة استثمارية جاذبة، وفي تعزيز القدرة التنافسية للشركات، سواءً في الأسواق المحلية أو الاقليمية، خاصة وأن السوق الفلسطيني مفتوح تماماً أمام التجارة الدولية، وبشكل خاص إزاء الشركات الاسرائيلية، والتي تتمتع بقدرات تنافسية مميزة(**عورتاني، 2013 :4**).

يعدُ مفهوم حوكمة الشركات تعبيراً واسعاً يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية إتخاذ الشركات وخاصة الشركات العامة، والشفافية التي تحكم عملية إتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك الشركات وموظفوها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي يقدمونها لصغار المستثمرين، وتضمن أيضاً موضوعات خاصة بقانون الشركات وقوانين الأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وقوانين مكافحة الاحتكار وقوانين الإفلاس، كما تتضمن التشريعات الصادرة عن الحكومة والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون والشركات (**أبو موسي، 2008 :18**).

ظهر مفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الماضية، حيث نال اهتماماً خاصاً على المستوى العالمي إلا أن هذا الموضوع ربما لا يزال حتى وقتنا الحاضر لم يحظ بالاهتمام المطلوب لاسيما من قبل الباحثين، حيث تعتبر حوكمة الشركات من الأساليب الحديثة التي تسعى الشركات من خلالها لمواجهة مظاهر الفساد المالي والإداري الذي من الممكن أن تتعرض لها، ونظراً لوجود حاجة ملحة لزيادة فعالية نظام الحوكمة في الشركات المساهمة قدر الإمكان، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منه ومن أجل تحديد واضح لمسؤولية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين في الشركات المساهمة، وكون الشركات المساهمة تمثل إحدى أهم القطاعات المالية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية كانت فكرة الدراسة الحالية.

ومن منطلق ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة؟

متغيرات الدراسة:

تتلخص المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة فيما يلي:

1. المتغير المستقل:مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات ويتضمن:
   - أ- مجلس الادارة.
   - ب- الإفصاح والشفافية.
   - ج- التدقيق.
2. المتغيرات التابعة وتتضمن:
   - أ. تحسين مستوى القرارات الإدارية.
   - ب. رفع كفاءة النظم الإدارية.
   - ج. تحسين مستوى أداء الشركة.
   - د. رضا المساهمين.

3. المتغيرات الضابطة: وتتمثل بخصائص أفراد العينة التالية: (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص، سنوات الخدمة، الجنس).

شكل رقم (1) متغيرات الدراسة

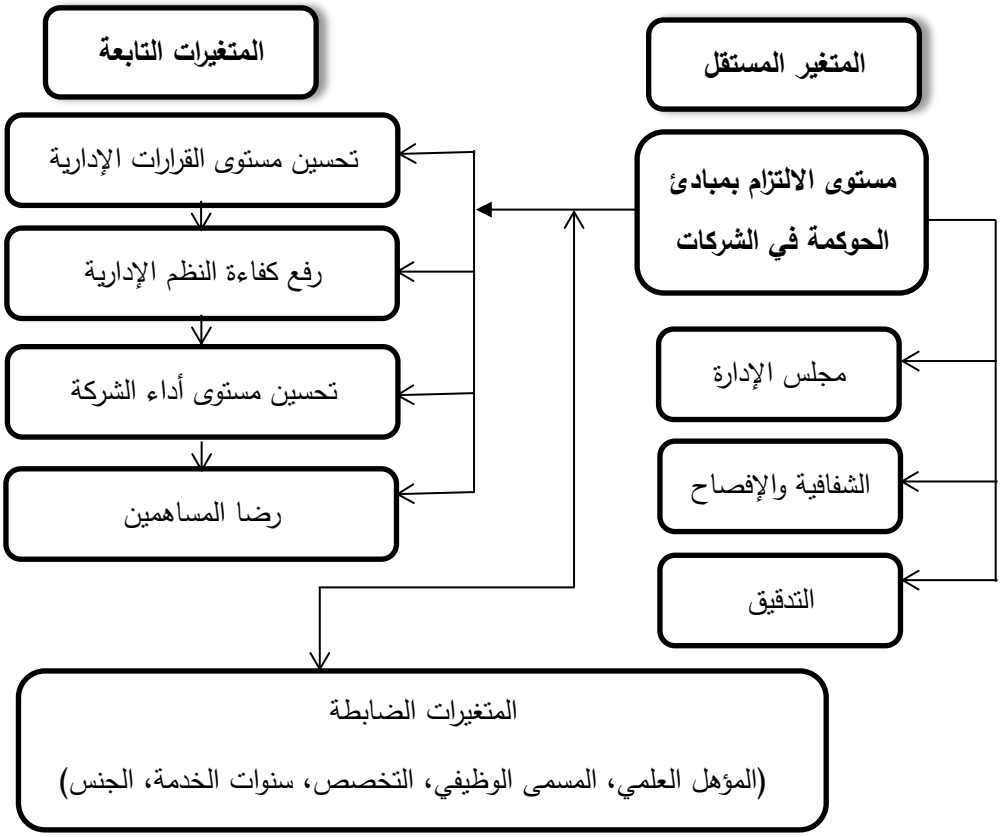

المصدر: جرد بواسطة الباحث، (2015).

فرضيات الدراسة:

تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى القرارات الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة النظم الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الشركة وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المساهمين وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة المبحوثين تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (المؤهل العلمي – المسمى الوظيفي – التخصص– سنوات الخدمة – الجنس).

أهداف الدراسة:

غرض هذه الدراسة معرفة مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى مدى التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق قواعد ومبادىء حوكمة الشركات.
2. معرفة مدى إدراك الإدارة العليا في الشركات المساهمة لمفهوم الحوكمة.
3. تحديد المشاكل والمعوقات التى قد تؤثر على إلتزام الشركات المساهمة العامة بمبادىء الحوكمة.
4. تقديم توصيات ومقترحات لأصحاب القرار من أجل رفع مستوي أداء الشركات المساهمة العامة في فلسطين في مجال الحوكمة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلى:

الأهمية العملية:

1. تستمد الدراسة أهميتها في التأكيد على أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في شركات المساهمة. وتنبع أهمية الدراسة من خلال إمكانية استفادة

الشركات المساهمة العامة في فلسطين من الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

2. تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا حديثاً، إذ تسهم حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء الشركات وبالتالي زيادة الثقة لدى المستثمرين، كما تسهم في رفع مستوي الشفافية في تلك الشركات، وسينعكس ذلك على المجتمع من خلال النمو الاقتصادي.
3. تساعد الدراسة الباحث في تنمية قدراته الشخصية والعلمية من خلال البحث المستمر في موضوع الدراسة. كما تساعد الدراسة الباحث في مجال عمله الخاص من خلال تطوير قدراته الإدارية ومقدار العائد الانتاجي للشركة.

الأهمية النظرية:

4. تعتبر هذه الدراسة إضافة مهمة في موضوع تقييم مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
5. إن موضوع الدراسة من المواضيع القليلة التي تناولها الباحثون في دراستهم نظراً لحداثة الموضوع.
6. تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يمكن أن تضيف للمكتبة الفلسطينية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام حول موضوع حوكمة الشركات.

صعوبات الدراسة:

1. قلة التراث البحثي وندرة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل مباشر.
2. صعوبة الحصول على بيانات خاصة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

3. صعوبة تطبيق أداة الدراسة على الشركات وعدم تعاون بعض الشركات في هذا المجال.

مصطلحات الدراسة:

حوكمة الشركات:

يعرفها مجمع المدققين الداخليين الأمريكي بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإداراتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي الى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة لتحقيق فعالية الوكالة(**IIF 2003 p.5:**).

كما تعرف بأنها نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء(**حسين، 2006: 5**).

الشركات المساهمة العامة:

تعتبر الشركات المساهمة العامة إحدى الأشكال القانونية للمشروعات والوحدات الاقتصادية، حيث تعتبر الشركة "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة. (**السلفيتي، 2004 :51**):

الفصل الثاني

الإطــار النظري

- ☒ المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات.
- ☒ المبحث الثاني: الشركات المساهمة.

المبحث الأول

حوكمة الشركات

- ☒ **نشأة حوكمة الشركات.**
- ☒ **مفهوم حوكمة الشركات.**
- ☒ **أهمية ومزايا الحوكمة.**
- ☒ **أهداف الحوكمة.**
- ☒ **مبادئ حوكمة الشركات.**
- ☒ **خصائص الحوكمة.**
- ☒ **المحددات الأساسية التي يجب مراعاتها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.**
- ☒ **معوقات تطبيق حوكمة الشركات.**

المبحث الأول

حوكمة الشركات

نشأة حوكمة الشركات:

بعد ظهور نظرية الوكالة "Agency Theory"* و إلقاء الضوء على المشاكل الناشئة بين أعضاء مجالس الإدارة للشركات و المساهمين نتيجة تعارض المصالح كل ذلك أدى إلى الاهتمام بضرورة إيجاد قوانين و لوائح تعمل على حماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجلس الإدارة مما دفع كل من "Janson & Alkling" عام 1976 إلى الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و إبراز أهميته و دوره في الحد أو التقليل من المشاكل الناشئة نتيجة الفصل بين الملكية و الإدارة و التي تمثلها نظرية الوكالة (**عبد العال، 2007: 7**).

لقد ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهيار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة (**درويش، 2007 : 17**).

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات

---

* **نظرية الوكالة:** هذه النظرية جاءت من خلال البحوث والدراسات المحاسبية ومن النظرية الايجابية وهي تعمل على نفس الفرضيات التي تعمل عليها النظرية الايجابية

– مفهوم نظرية الوكالة تقوم على أن هنالك علاقة بين المالكون والادارة تقوم على فكرة أن المالكون لعدم أهليتهم أو تفرغهم يقومون بتوكيل الادارة بإدارة أموالهم (أستثماراتهم) بموجب عقد صريح ضمني يقوم الوكيل (الادارة) بموجبه بأنشطة أدارة المنشأه و أتخاذ القرارات. ويضمن هذا العقد حقوق كل من الطرفين الكيل (الادارة) والموكل (المالكين) ويكون هذا العقد محدد بأرقام مثل:

– تحدد مكافأة الادارة بنسبة محددة من الارباح.

– أن لاتزيد الديون الى حقوق الملكية عن نسبة محددة.

الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى إنفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت إنتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع إتساع حجم الشركات وإنفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة (**Fawzy, 2003 .pp: 6-7**).

مفهوم حوكمة الشركات:

مفهوم الحوكمة لغةً هو إصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية(**درويش، 2007 : 13**).

مفهوم الحوكمة إصطلاحاً يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي أتفق عليها، فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"(**يوسف، 2007 :4**).

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية

IFC الحوكمة بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها(**Alamgir, 2007 :p66**).

ويعرفها مجمع المدققين الداخليين الأمريكي بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإداراتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي الى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة لتحقيق فعالية الوكالة(**IIF 2003 :p.5**).

وتعرف بأنها: تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات في المنشآت والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها ومدى المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تلك المنشآت وموظفوها والمعلومات التي يجب أن يفصحوا عنها للمستثمرين والحماية المقدمة لصغار المساهمين (**درويش، 2007 : 12**).

كما تعرف بأنها نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء (**حسين، 2006: 5**).

أيضاً تعرف بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة" (**عبد العال، 2007 : 22**).

ومن خلال التعريفات السابقة فإن حوكمة الشركات هي نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات، كما يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي

أداة تمكن إدارة الشركة من تحقيق أهدافها على المدى البعيد بطريقة تحمي حقوق ذوي المصالح. فمفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركة وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، والتأكيد على أن الشركة يجب أن تدار لصالح المساهمين وما يترتب على ذلك من المساءلة التي يخضع لها المدير المالي، والمعلومات التي يجب عليه الإفصاح عنها وأيضاً المعايير المحاسبية التي تطبق على الشركة وقوانين الإفلاس وعدم الملاءة المالية، وغير ذلك من المبادئ والقواعد التي تحدد كيفية عمل الشركة وفق هيكل معين أو آلية محددة تضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين جميع الأطراف بشكل يحقق أهدافهم جميعاً وعلى التوازي.

أهمية ومزايا الحوكمة:

يمكن تحديد أهمية ومزايا الحوكمة في النقاط التالية:

1. اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدى إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح **(يوسف، 2007 :15)**.

2. ترجع أهمية حوكمة الشركات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، وأيضاً يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة،

مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة (**درويش، 2007 : 22**).

3. تكمن أهمية حوكمة الشركات في كونها عملية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الشركات، لاسيما ما يتعلق بتفعيل دور الجمعيات العامة للمساهمين للاضطلاع بمسؤولياتهم، وحماية دورهم الرقابي على أداء مجلس الإدارة والمديريين التنفيذيين في هذه الشركات، بما يكفل حماية حقوق أصحاب المصالح.

وتستمد الحوكمة أهميتها من اختصاصاتها بالجوانب التالية (**سامي، 2009: 18**):

1. تحقيق الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية.
2. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، والاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء، ومن ثم تفادي تكاليف حدوثها.
3. ضمان الاستفادة من نظم الرقابة الداخلية.
4. التأكد من استقلالية وموضوعية وحيادية المراجعين الخارجيين، وضمان عدم تأثرهم بأي ضغوط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو أي أطراف داخلية أخرى.

أهداف الحوكمة:

تحقق حوكمة الشركات الجيدة العديد من الأهداف ومن أهمها (**مطير، 2008: 2**):

1. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

2. تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناءاً على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
3. تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.
4. زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.
5. ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراجعة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية ختامية على أساس مبادئ محاسبية عالية الجودة.
6. ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
7. تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع وآدابه ومبادئه.

مبادئ حوكمة الشركات:

من أجل بناء نظام سليم للحوكمة أو إصلاح نظام حوكمة قائم قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع هيكل متكامل لنظام الحوكمة مشتملاً على مبادئ حوكمة الشركات واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات

للاستعانة والاسترشاد بها والتي يمكن تلخيصها كما يلي (**Freeland, 2007 :(p:23**

1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
2. حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.
3. المعاملة المتساوية للمساهمين: بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلّية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.
4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين وغيرهم كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي إنتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح.
5. الإفصاح والشفافية: بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفء ومستقل.
6. مسئولية مجلس الإدارة: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسئوليات مجلس الإدارة وبحيث أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء

من حيث الصلاحيات والمسئوليات والحقوق والواجبات والمزايا والبدلات والأجور والمكافآت، ومن أهم مسئوليات المجلس مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة.

خصائص الحوكمة:

أكد الباحثون في مجال الحوكمة وتطبيقاتها المعاصرة، أن نموذج حوكمة الشركات الناجح يتطلب توافر الخصائص التالية **(بو عظم، زايدي، 2009 : 50):**

1. مجلس إدرة يتمتع بالقوة والفعالية في صياغة وتوجيه القرارات ويؤدي مسؤولياته بأمانة.
2. رئيس تنفيذي مؤهل يتم إختياره من قبل مجلس الإدارة وتفوض له السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة.
3. القرارات التى يتم استصدارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها في إطار من التشاور والموافقة من مجلس الإدارة.
4. نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة مع الإستعانة بإقتراحات مجلس الإدارة وموافقته.
5. توفير محيط ملائم يتسم بالإفصاح والشفافية حول أداء الشركة، ووضعها المالى لجمهور المساهمين والمجتمع المالى.

وترى مؤسسة (Truth) للإستشارات الاقتصادية أن ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركايز هى **(بو عظم، زايدي، 2009 : 51):**

1. السلوك الأخلاقي: أى ضمان الالتزام، من خلال التقيد بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة، والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

2. تفعيل دور اصحاب المصلحة: مثل الهيئات الإشرافية العامة هيئة سوق المال، ووزارة الاقتصاد، وسوق الأوراق المالية، والبنك المركزي، والاطراف المباشرة للإشراف والرقابة المساهمون، ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة، والمراجعون الداخليون، والمراجعون الخارجيون، والأطراف الاخري المرتبطة بالشركة الموردون، والعملاء، والمستهلكون، والمودعون، والمقرضون.
3. إدارة المخاطر: من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح، وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

ويرى أخرون أن الخصائص التالية تمثل السمات التى يجب أن يتوفر في حوكمة الشركات، وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وهي **(خليل، 2005 :151)**:

1. المسؤولية أمام مختلف الأطراف.
2. استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
3. الانضباط الذاتي، والإلتزام بالقوانين.
4. منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
5. حماية أصول الوحدة الإقتصادية.

المحددات الأساسية التي يجب مراعاتها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركة الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، ويوضح الشكل (2) هذه المحددات، وتشتمل هذه المحددات والعوامل على مجموعتين:

شكل رقم (2) المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

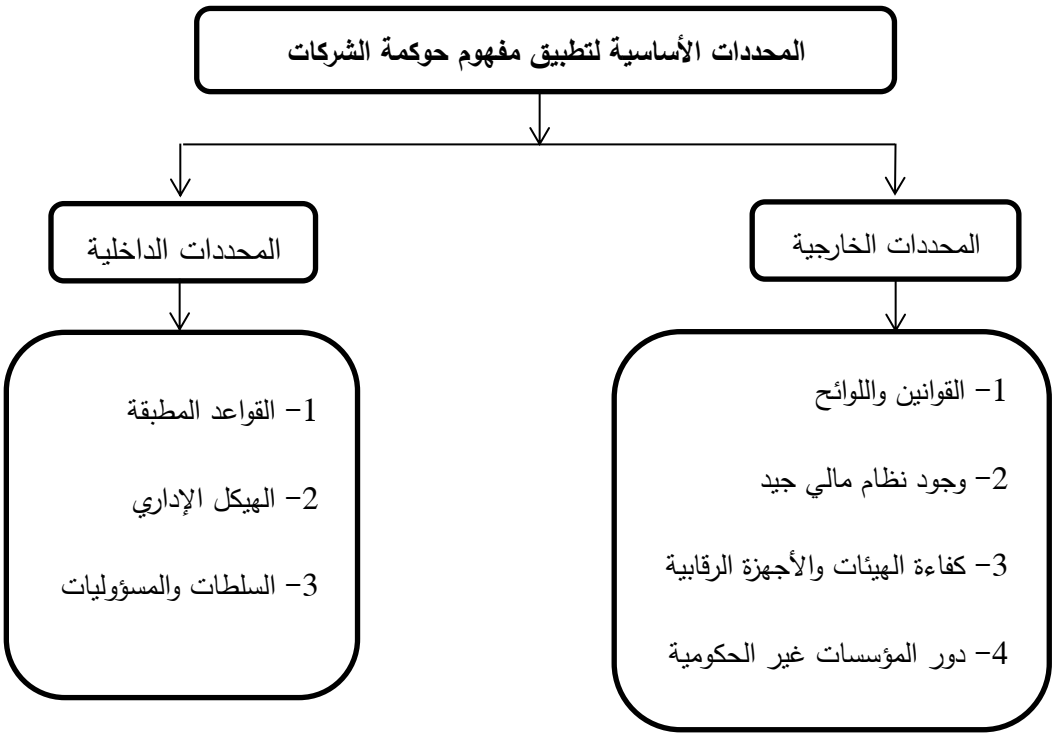

المصدر: (محمد سليمان، حوكمت الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006 : 63)

1. المحددات الخارجية: وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، وهي عبارة عن:

أ – القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق مثل: قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

ب – وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع على التوسع والمنافسة الدولية.

ج – كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات ، والتحقق من دقة وسلامة

البيانات والمعلومات التي تنشرها ، وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

د – دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال(**سليمان، 2006 : 63**).

2. المحددات الداخلية: وهي تشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة والتي تتضمن وضع هيكل إداري سليم يوضح كيفية اتخاذ القرار المالي داخل الشركة وتوزيع السلطات والواجبات بين الأطراف المعنية (**سليمان ، 2006 : 65**).

ويرى الباحث أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية، هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات، كما أن هذا يعني أنه ليس هناك نظام موحد لحوكمة الشركات يمكن أن يطبق في جميع الدول ويؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج ، بل إن هناك مبادئ عامة لحوكمة الشركات تصدرها هيئات دولية متخصصة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن عند تطبيق هذه المبادئ يجب الأخذ بعين الاعتبار ثقافة الدولة المراد التطبيق بها وما يرتبط بها من نظم سياسية واقتصادية وقانونية وتعليمية، وفي نفس الوقت يجب أن تكون تلك المبادئ متطورة بطبيعتها وينبغي أن يتم مراجعتها كل فترة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف التي تعيشها الدولة.

كما يرى الباحث أن العدل والشفافية والمسؤولية والمساءلة هي القيم الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي أيضاً مبادئ أساسية للديمقراطية، وعلى

ضوء الأزمات المالية التي حدثت مؤخراً قفز مفهوم حوكمة الشركات إلى صدارة الأحداث وأضحى قضيةً رئيسةً بالنسبة إلى الأعمال في أي اقتصادٍ من الاقتصاديات الآخذة في العولمة بصورة متزايدة، وقد أخذت مجتمعات الأعمال في تعلُّم وإعادة تعلُّم درس مفاده أنَّه لا يوجد أيُّ بديل يُغني عن وضع الأنظمة الأساسية للأعمال و الإدارة موضع التنفيذ لكي تُصبح تلك الأعمال ذات قدرة على المستوى الدولي ولكي تجذب الاستثمارات، فحوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى: تقليل المخاطر، تحفيز الأداء، تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال، تحسين القدرة على تسويق المنتجات والخدمات، تحسين القيادة ،زيادة الشفافية والقابلية للمحاسبة الاجتماعية.

أخيراً فان التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات إذا ما تم انجازها بشكل سليم فإنها تمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدراً مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء المؤسسات، ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات.

معوقات تطبيق حوكمة الشركات:

يواجه تطبيق حوكمة الشركات العديد من المعوقات، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. الفساد: يضر الفساد بالاقتصاد بشكل كبير، وعادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة. وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، والتى قد تكون مدمرة في بعض الأحيان. فإنتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمر يصيبه القلق ويفقد الثقة في الإقتصاديات التى تتميز بإرتفاع حالات الفساد فيها، وإلى جانب هروب الاستثمارات فإن للفساد تكاليف إقتصادية أخري، منها انخفاض الانفاق الحكومي

على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية وزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذى يواجه تطبيق الحوكمة هو إتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المساءلة أساساً عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائماً ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذى يمنحهم مكاسب كبيرة (**زكى، 2003 :41**).

2. غياب الممارسة العملية للديمقراطية: ترتبط الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية باعتبار أن الحوكمة مرادفاً للديمقراطية فغياب الديمقراطية يؤدي الى استغلال النفوذ وبالتالي تزيد عمليات الفساد والتلاعب.

فالديمقراطية توفر الآليات اللازمة لإعادة تطبيق الحوكمة بالشكل السليم؛ حيث تسعي في هذا المجال الكثير من الاقتصاديات النامية والصاعدة الى إرساء قواعد الحكم الديمقراطي من أجل تطبيق الحوكمة بشكلها السليم والفعال.

3. عدم احترام سلطة القانون: فلا يمكن لشيء أن يكون صالحاً وفاعلاً إلا إذا تقيد بالقانون، وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ وذلك لأن رأس المال جبان يهرب أينما يتوافر الأمان واحترام سلطة القانون، فذلك يبث الثقة والطمأنينة في نفوس المستثمرين.

4. عدم وجود آليات لحماية حقوق أصحاب المصالح: إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضاً بالشركة ومستقبلها؛ وبالتالى فإن غياب الاجراءات والسياسات التى تعني بحماية حقوق أصحاب المصالح تعتبر من أهم المعوقات التى تواجه تطبيق حوكمة الشركات (**الشعلان، 2008 :58-62**).

المبحث الثاني

الشركات المساهمة العامة

- ☒ مفهوم الشركات المساهمة.
- ☒ أهمية الحوكمة للشركات المساهمة.
- ☒ خصائص الشركات المساهمة.
- ☒ نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية.
- ☒ أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية.
- ☒ أهمية سوق فلسطين للأوراق المالية.
- ☒ هيكل سوق فلسطين للأوراق المالية.
- ☒ دور الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في فلسطين.
- ☒ الحوكمة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المبحث الثاني

الشركات المساهمة العامة

مقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى البحث في مفهوم الشركات المساهمة العامة وتحديد أهمية الحكومة للشركات المساهمة العامة وخصائص تلك الشركات، كما نستعرض من خلال هذا المبحث نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية واهدافه وأهميته وهيكل سوق فلسطين للأوراق المالية، كما نتناول من خلال هذا المبحث دور الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في فلسطين. والحوكمة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

مفهوم الشركات المساهمة:

تعتبر الشركات المساهمة العامة إحدى الأشكال القانونية للمشروعات والوحدات الاقتصادية، حيث تعتبر الشركة "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خسارة. ويجب أن يتوفر في عقد الشركة (**السلفيتي، 2004 :51**):

1. أهلية المتعاقدين حيث لا يصح أن يكون أحد الشركاء قاصراً أو محجوراً عليه.
2. رضا المتعاقدين على محتويات العقد وأن لا يكون هذا الرضا مشوباً بعيب كالغش أو الإكراه.
3. غرض العقد أن يكون موجوداً ومباحاً وغير مخالف للقانون، كما يجب أن يتوفر في العقد أيضاً:

أ. رأس المال: حيث يلزم العقد كلاً من الشركاء بتقديم حصة في رأس المال والتي تكون مالاً أو ما يقيم بالمال أو عملاً أو حق منفعة.

ب. الربح: يجب أن يكون غرض الشركة الربح وتوزيع الربح المتحقق أو الخسارة المتحققة على الشركاء حسب نصوص العقد. أما إذا كانت حصة الشريك هي عمله فقط، فيجب أن يقدر نصيبه من الربح أو الخسارة، حسب ما تفيده الشركة من هذا العمل، كما أجاز القانون إعفاء الشريك الذي يقدم عمله من المساهمة في الخسائر بشرط أن لا يكون قد تقرر له أجر عن عمله.

أما قانون الشركات الفلسطيني نصت المادة (80) على: يجوز لسبعة أشخاص أو أكثر تأسيس شركة مساهمة عامة يكتتبون فيها بأسهم قابلة للإدراج في أسواق للأوراق المالية وللتداول والتحويل وفقاً لأحكام القانون وأى تشريعات أخري معمول بها (**قانون الشركات الفلسطيني، 2008، المادة 80 :30**).

أهمية الحوكمة للشركات المساهمة:

شهدت المحاسبة في بداية الألفية أزمة فضائح مالية بدأتها شركة (Enron) حيث كانت أسهمها تباع بتاريخ 2001/1/1 بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد وقد أستخدمت الشركة بما يعرف بمصطلح الوحدات ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities) بهدف الوصول الى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر حيث إتسمت هذه الوحدات بدرجات عالية من التعقيد والتطور، وقامت برسملتها ليس فقط مع تنوع أصولها الثابتة والتزاماتها بل إلى جانب أدواتها المالية المشتقة المعقدة جداً وأسهمها والإلتزامات ذات الصلة بها إضافة الى أن العمليات المالية أصبحت أكثر تعقيداً، ويبدو أن الشركة حولت كذلك أصولها التى تعاني من مشاكل وكانت قيمتها تنخفض كما هو الحال في حالة بعض مرافق الطاقة في الخارج أو بعض عملياتها أو أسهمها في شركات فاشلة إلى الوحدات ذات الأغراض الخاصة ونتيجة لذلك ظلت خسائر هذه الأصول بعيدة عن دفاترها، ولتعويض المستثمرين في هذه الشركات عن تحملهم

للمخاطر، تعهدت الشركة بإصدار أسهم إضافة إلى أسهمها، ومع انخفاض قيمة أصول هذه الشركات بدأت شركة (Enron) في تحمل التزامات أكبر بإصدار أسهم إضافية وهكذا، فقد إزدادت المسألة تعقيداً مع إنخفاض قيمة أسهم الشركة. وفى 2001/10/16 أفصحت الشركة عن خسائر في الربع الثالث وعلى أثرها انخفضت قيمة السهم الى 33 دولار وتوالت خسائر الشركة وفى 2001/11/12 أعلنت الشركة عن خسائرها التي بلغت 600 مليون دولار وانخفض أيضاً سعر أسهمها الى ما يقارب 8 دولارات وفى 2001/12/2 تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس (**الدوغجي، 2009: 13-14**).

وقد حدثت سلسلة من حالات الفشل المالي وفشل التدقيق حيث شملت شركات (Health South) و(World Com) و(Tyco) والتي ترجع لمجموعة من الأحداث. ونتيجة لذلك تم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات ثم شرع قانون (Oxley) عام 2002 الذى صمم لبناء الثقة في السوق المالي.

خصائص الشركات المساهمة:

تتميز الشركة المساهمة العامة بعدة خصائص أهمها (**قانون الشركات الفلسطيني، 2008، المادة 81 :30**):

1. تتمتع الشركة المساهمة بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية مؤسسيها أو مساهميها وتحتفظ بها الى أن يتم فسخها أو تصفيتها أو شطبها من سجل شركات المساهمة الفلسطينية.
2. تستمر الشركة الاجنبية متمتعة بالشخصية المعنوية الى أن يتم فسخها وتصفيتها وشطبها في مكان تسجيلها في بلدها المسجلة فيه، ويجب إشعار المسجل رسمياً بذلك.
3. تعد الذمة المالية للشركة المساهمة مستقلة عن الذمة المالية لكل مساهم فيها وتكون الشركة بأموالها ومجوداتها مسؤولة عن الديون والالتزامات

المترتبة عليها ولا يكون المساهم مسؤولاً تجاه الشركة عن تلك الديون والالتزامات إلا بمقدار مساهمته في الشركة.

4. مدة الشركة المساهمة العامة غير محدودة إلا إذا كانت غاياتها القيام بعمل معين، فتقضي الشركة بإنتهائها.

نشأة سوق فلسطين للأوراق المالية:

في مطلع 1995، أدرك عدد من رواد القطاع الخاص الفلسطيني أهمية إنشاء سوق حديثة متطورة ومنظمة جيداً لتسهيل التعامل بالأوراق المالية في البلاد، وكان الهدف هو إستقطاب وحشد رأس المال المحلي والأجنبي لقطاع الأعمال من خلال التمويل الطويل الأمد للمشاريع الإنتاجية والتجارية والبنية التحتية. ومع توقيع اتفاقية تشغيل سوق الأوراق المالية، كشركة مساهمة خاصة، مع السلطة الوطنية الفلسطينية في السابع من تشرين الثاني 1996م، تكون قد تحققت فكرة رجال الأعمال على أرض الواقع، وقد عقدت أول جلسة تداول في السوق في 18 شباط 1997م وكانت أول بورصة عربية تسمح باستخدام التقنية الإلكترونية والآلية للتداول بالأوراق المالية. **(سوق فلسطين للأوراق المالية، 2014)**

وبالرغم من بدايتها المتواضعة، حافظت السوق على نمو مستمر من حيث عدد الشركات المدرجة وعدد جلسات وحجم التداول، فمن عدد قليل فقط من الشركات المدرجة في أوائل 1997م، ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى ثمانية وعشرون في عام 2005م. ويتوقع أن تزداد عدد الشركات المدرجة بعد تشكيل إطار تنظيمي قوي للأسواق المالية في فلسطين ومن ضمنها هيئة سوق رأس المال والتي تشرف على المؤسسات المالية غير المصرفية ومن ضمنها سوق فلسطين للأوراق المالية. وبالإضافة إلى الشركات المدرجة، اعتمدت السوق سبع شركات وساطة كأعضاء فيها ويوجد لهذه الشركات مكاتب فرعية في معظم المدن الفلسطينية.

لقد برهنت السوق ليس فقط على أنها مرنة وقادرة على التغلب على المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها، وإنما استطاعت أن تكون في مقدمة البورصات العالمية من حيث الأداء، فقد سجل مؤشر القدس رقماً قياسياً وصل إلى 306% في العام 2005م. علاوة على ذلك، ارتفعت قيم التداول في العام 2005م لتصل إلى 2.096 بليون دولار، وهذا يمثل أكثر من ضعف قيم التداول لجميع السنوات السابقة ومنذ أول جلسة تداول في 1997م وحتى نهاية 2004م، كما ارتفعت القيمة السوقية إلى ما يقرب من 4.5 بليون دولار وهي تكون بذلك بحجم أو أكبر من حجم أسواق الأوراق المالية في سبع من أصل عشر دول أوروبية أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن التقنية الحالية في السوق قادرة على السماح بالتداول بأدوات مالية استثمارية عديدة، إلا أنه يتم حالياً التداول في السوق فقط بالأسهم مع وجود خطط مستمرة للسماح بالتداول بأوراق مالية أخرى في المستقبل. ويتم التداول بأسهم الشركات المدرجة في الغالب بالدينار الأردني بينما البعض الآخر يتم التداول بها بالدولار الأمريكي(**سوق فلسطين للأوراق المالية، 2014**).

مما سبق تبين لنا التطور الحاصل فى سوق فلسطين للأوراق المالية وكيفية نشأتها وطبيعة العمل بها حيث يتم التداول فى داخل السوق بالاسم فقط برغم وجود أدوات مالية استثمارية عديدة.

أهداف سوق فلسطين للأوراق المالية:

تسعى سوق فلسطين للأوراق المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها(**المزيني ،2002 : 45**):

1- توفير أنظمة تداول ورقابة وتسوية وتحويل ونقل لملكية الأوراق المالية، تكفل السرعة والدقة في إنجاز صفقات البيع والشراء وسلامة التعامل بالأوراق المالية وتيسير اكتشاف الأسعار الحقيقية لها، من خلال تعزيز عوامل العرض والطلب.

2- القيام بوضع أسس للتداول وإيصال المعلومة لتضمن العدالة والتساوي بين جميع المتعاملين بالأوراق المالية، بغض النظر عن هويتهم أو حجم تعاملهم، مما يوفر لجميع المستثمرين فرص متكافئة في الربح والخسارة.

3- توفير أكبر قدر من الاستقرار في حركة الأسعار، بحيث يتم صعود وهبوط أسعار الأوراق المالية بشكل منتظم وتدريجي.

4- توفير انتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة وإيصالها بالسرعة اللازمة، وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب له.

5- حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال.

6- تطوير خدمات وفعالية السوق، عن طريق أساليب وإجراءات جديدة للتعامل بالأوراق المالية، ومن خلال استقطاب المعلومات والابتكارات التقنية والخبرات في هذا المجال.

7- وتلتزم سوق فلسطين للأوراق المالية باعتبارها حجر الأساس في قطاع رأس المال الفلسطيني بتسهيل وتنظيم تداول الأوراق المالية بشكل كفؤ وعادل من أجل تشجيع تدفق الاستثمارات طويلة الأجل إلى الاقتصاد.

8- خدمة الاقتصاد الفلسطيني وتكامله مع باقي المؤسسات المالية والنقدية.

9- استقطاب المدخرات المحلية ومحاولة جلب استثمارات من الخارج.

10- ربط سوق فلسطين بالأسواق العالمية.

11- توفير الأنظمة واليات العمل حتى تكفل تسهيل العمل واستقرار المعاملات.

أهمية سوق فلسطين للأوراق المالية:

تتمثل أهمية سوق فلسطين للأوراق المالية في الآتي(**سوق فلسطين للأوراق المالية، 2006: 54**):

1- تشجيع الاستثمار الوطني: حيث يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بتشجيع الشركات الكبيرة ودعمها من أجل رفع مكانتها الاقتصادية.

2- تجميع المدخرات الوطنية في داخل البلاد مما يؤدي لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني من خلال الحفاظ على مدخراته واستثمارها في المكان الصحيح والاستفادة منها في المجالات التي تخدم الوطن.

3- يقوم سوق فلسطين للأوراق المالية بتقديم الأموال اللازمة لسد وحدات العجز في المشروع أو لزيادة رأسمال شركة معينة أو تأسيس شركة وذلك من خلال عدة أوجه منها:

أ. شركة ترغب بزيادة رأس مالها، فتقوم شركة بإصدار أسهم بزيادة رأس المال أو إصدار سندات بسعر فائدة معين وذلك حسب الحاجة.

ب. عند تأسيس الشركة وعدم وجود مصادر ملكية كافية لتمويل احتياجات المشروع تقوم الشركة بإصدار أسهم وسندات وذلك حسب الأوضاع التي تلاءم الشركة.

4- حماية المستثمرين من خلال تقديم النصح والمشورة لهم بواسطة مكاتب الأعضاء المسجلة لدى البورصة التي تقوم بدورها بتوجيه المستثمر إلى الطريق السليم والآمن الذي يضمن له الحماية من التلاعب.

هيكل سوق فلسطين للأوراق المالية:

تعمل هيئة سوق فلسطين للأوراق المالية بموجب اتفاقية موقعة مع وزارة المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً تعمل وفق الصلاحيات الواردة في الاتفاقية واستناداً لأحكام الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس إدارتها، ولمجلس الإدارة صلاحية إصدار التعليمات والأنظمة التي يراها ضرورية لإدارة السوق وتنظيم التداول فيها، وتحديد حقوق وواجبات شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق حسب أحكام النظام وله تعديلها من وقت لآخر (**اتفاقية التشغيل بين وزارة المالية وسوق فلسطين للأوراق المالية، 1996**).

ويتولى إدارة السوق مجلس إدارة مكون من ثمانية أعضاء، خمسة أعضاء منهم يمثلون سوق فلسطين للأوراق المالية، من بينهم أربعة أعضاء يتم تسميتهم من شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، ويكون من ضمنهم رئيس مجلس الإدارة، وعضواً يمثل المستثمرين ورجال الأعمال يتم تعيينه من قبل وزارة المالية لمدة سنتين، وعضو ممثل عن أعضاء السوق يتم انتخابه من قبل شركات الأوراق المالية الأعضاء في السوق لمدة سنة واحدة غير قابلة للتجديد ويتناوب بقية الأعضاء بشكل دوري على العضوية بالإضافة إلى المدير العام للسوق، ومجلس الإدارة مسؤول عن وضع السياسة العامة لإدارة وعمل السوق، وتنفيذ غاياتها وتعيين المدير العام، ومراقبة أعماله وتحديد شروط التداول، وحقوق وواجبات الأعضاء وموظفيهم ووكلائهم وممثليهم وإصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات وتأسيس اللجان، وهو مسؤول أيضاً عن مراجعة موازنة السوق والموافقة عليها وعن مصروفاتها الرئيسية، وتحديد رسوم وعمولات التداول والوساطة والإدراج وغيرها من التعديلات التي يراها مناسبة(**المفتى،2014 :63**).

دور الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في فلسطين:

تلعب الشركات المساهمة دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية في أي بلد ويأتي هذا الدور من مساهمة هذه الشركات في تجميع الأموال وتوحيد الجهود لإقامة المشروعات التي يلزمها تمويل كبير وخبرات فنية مختلفة ومتنوعة لا يستطيع أي فرد لوحده توفيرها. إضافة إلى أن الشركات تحقق الاستمرارية والاستقرار للمشاريع الصناعية والتجارية فاعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء يضمن استمراريتها حتى بعد وفاة مؤسسيها على عكس النشاط الفردي الذي يمكن أن يتوقف عند وفاة مؤسسه، كما أن الشركات المساهمة

تعطي المجال لأصحاب الدخل المحدود للمشاركة في المشاريع حسب طاقاتهم وقدرتهم المالية وتحميهم من المسؤولية غير المحدودة في ذمة الشخص المالية وذلك عن طريق تحديد مسؤولية الشريك بقدر ما يملك من أسهم في رأس مال الشركة وبالتالي فإنها تفصل ما بين أموال الشخص الذاتية وأمواله المخصصة للتجارة(**الجيعان وزعيتر، 2005: 130**).

لقد ازدادت أهمية الشركات المساهمة فاحتلت المرتبة الأولى في النشاط الصناعي والتجاري وشكلت قوة اقتصادية واجتماعية لها ارتباط هام بالمصالح الحيوية في الدولة وقد تؤثر في الحياة السياسية فيها لذلك تدخل المشرع لتنظيم تأسيس هذه الشركات وراقب نشاطها حتى لا تنحرف عن أهدافها ولحماية رؤوس الأموال والمستثمرين في هذه الشركات، وقد بدأ تأسيس الشركات المساهمة العامة في فلسطين منذ فترة طويلة ولكن على نطاق ضيق ومحدود، حيث لم يكن قد وجد سوق للأوراق المالية في فلسطين حينها، واقتصرت عملية نقل الملكية والتداول على أسهم الشركات من خلال الصيارفة ومكاتب غير متخصصة مما أدى إلى تشوه أسعار أسهمها، فالذي كان يقرر ويتحكم بالسعر هو صاحب محل الصرافة أو المكتب غير المرخص، وقد أدى هذا إلى عدم تطور ونمو وازدياد أعداد هذه الشركات، حيث إن المستثمرين اتجهوا إلى قطاع العقارات في تلك الحقبة من الزمن أو إلى إيداع أموالهم لدى المصارف الموجودة لضمان عائد ثابت نسبياً ولسهولة الحصول على أموالهم وقت الحاجة إليها، حيث إن التداول بالأسهم من خلال الصيارفة لا يكون سهلاً أو متاحاً في أي وقت ولا يعكس القيمة العادلة للسهم(**الجيعان وزعيتر، 2005: 130**).

وقد وصل عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حتى نهاية عام 2014م إلى تسع وأربعون شركة مساهمة، موزعة على خمس قطاعات هي: (قطاع الخدمات وقطاع الصناعة وقطاع التأمين وقطاع الاستثمار وقطاع البنوك) والجدول التالي يوضح تلك الشركات.

جدول رقم (1) الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:

م	اسم الشركة	العنوان	م	اسم الشركة	العنوان
.1	أبراج الوطنية ABRAJ	رام الله– البيرة	.26	المجموعة الأهلية للتأمين AIG	رام الله
.2	المؤسسة العربية للفنادق AHC	رام الله– البيرة	.27	العربية لصناعة الدهانات APC	نابلس
.3	البنك الاسلامي العربي AIB	نابلس	.28	العربية الفلسطينية للاستثمار APIC "ايبك"	رام الله
.4	العقارية التجارية للإستثمار AQARIYA	رام الله	.29	المستثمرون العرب ARAB	القدس
.5	المؤسسة العقارية العربية ARE	طولكرم	.30	دواجن فلسطين AZIZA	نابلس
.6	بنك فلسطين BOP	رام الله	.31	بيرزيت للأدوية BPC	رام الله
.7	مصنع الشرق للالكترود ELECTRODE	الخليل	.32	جلوبال كوم للإتصالات GCOM	رام الله
.8	مطاحن القمح الذهبي GMC	رام الله	.33	العالمية المتحدة للتأمين GUI	نابلس
.9	البنك الإسلامي الفلسطيني ISBK	نابلس	.34	سجاير القدس JCC	القدس
.10	القدس للمستحضرات الطبية JPH	نابلس	.35	القدس للاستثمارات العقارية JREI	رام الله
.11	شركة فلسطين لصناعات اللدائن PPIC	نابلس	.36	الوطنية موبايل WMP	رام الله

.12	الفلسطينية للخدامات اللوجستية WASSL	رام الله	.37	مصانع الزيوت النباتية VOIC	نابلس
.13	الاتحاد للأعمار والاستثمار UCI	رام الله	.38	ترست العالمية للتأمين TRUST	رام الله
.14	البنك الوطني TNB	رام الله	.39	الاتصالات الفلسطينية PALTEL	رام الله
.15	التكافل الفلسطينية للتأمين TIC	رام الله	.40	فلسطين لتمويل الرهن العقاري PMHC	رام الله
.16	مصايف رام الله RSR	رام الله	.41	فلسطين للاستثمار العقاري PRICO	رام الله
.17	بنك القدس QUDS	رام الله	.42	سوق فلسطين للأوراق المالية SPE	رام الله
.18	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق PLAZA	رام الله	.43	فلسطين للاستثمار الصناعي PIIC	نابلس
.19	الفلسطينية للاستثمار والانماء PID	رام الله	.44	فلسطين للتأمين PICO	رام الله
.20	بنك الاستثمار الفلسطيني PIBC	رام الله	.45	دار الشفاء لصناعة الأدوية PHARMACARE	رام الله
.21	الفلسطينية للكهرباء PEC	غزة	.46	البنك التجاري الفلسطيني PCB	رام الله
.22	بال عقار PALAQAR	نابلس	.47	فلسطين للتنمية والاستثمار PADICO	رام الله
.23	مركز نابلس الجراحي التخصصي NSC	نابلس	.48	التأمين الوطنية NIC	رام الله

.24	الوطنية لصناعة الكرتون NCI	نابلس	.49	الوطنية لصناعة الألمنيوم NAPCO	نابلس
.25	المشرق للتأمين MIC	رام الله	–	----------	

المصدر: (موقع سوق فلسطين للأوراق المالية، (http://www.pex.ps/PSEWebSite/Default.aspx)

الحوكمة في سوق فلسطين للأوراق المالية:

تم تشكيل فريق وطني فى عام 2007م، حيث بادرت فيه هيئة سوق رأس المال للخروج بوثيقة لقواعد لحوكمة وتلقي دورات تدريبية للفريق الوطني حول كيفية أعداد آليات الحوكمة لدي مركز المديرين المصري فى القاهرة. ومن خلاله تم تشكيل الفريق الفني لقيادة الجوانب الفنية للمشروع وتوعية المستثمرين لقواعد الحوكمة وأهميتها للمجتمع الفلسطيني وانعكاساته على الوضع الاقتصادي الفلسطيني. وتعتبر تطبيقات الحوكمة فى فلسطين لا زالت فى بداية مراحلها الأولي، بالرغم مع وجود حوالي من 49 شركة مساهمة عامة، مدرجة فى السوق المالي إلا أن أصحاب تلك الشركات يشكلون نفوذاً ومركز قوي فى مؤسساتهم مما يؤثر على القرارات الإدارية مما ينعكس على عملية تطبيق قواعد الحوكمة لهذه الشركات ، الأمر الذي يؤثر على البيئة الاستثمارية وجذب الأموال من مستثمرين جدد مرتقبين وكذلك ضعف البيئة القانونية والرقابية وعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي فضلاً عن المعيقات التي يضعها الاحتلال والتي تؤثر فى تطبيق قواعد الحوكمة وتعيق التطور الاستثماري والإنمائي فى فلسطين(**أبو حمام،2009 :42**).

ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلات فى تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على حد سواء

وهذا الضعف يثير قلق بعض المسئولين ومن هذه الصعوبات ما يلي(**أبو حمام،2009 :43**):

1. ضعف إيصال المعلومات الجديدة لأعضاء مجالس الغرف التجارية لأنهم فى مواقعهم منذ فترة طويلة ولا يتأقلمون مع الواقع الجديد.
2. قلة عدد الشركات المساهمة والمدرجة فى السوق المالي، مما يؤدي إلى عدم المنافسة فى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
3. أغلب الشركات فى فلسطين مملوكة للعائلة، ويؤثر أفراد العائلة على الإدارة.
4. عدم تطوير قانون الشركات، أو فى الضوابط واللوائح الداخلية للشركة.
5. الاقتصاد الفلسطيني محدود الموارد، ولا يهتم به المستثمر المحلي والأجنبي وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.
6. ضعف الوعي الاستثماري لدي أصحاب الأموال رغم ما يقوم به سوق فلسطين للأوراق المالية من ندوات وتوعية وبخاصة المستثمرين الصغار وحماية حقوقهم.
7. عدم وجود مؤسسات تهتم بمتابعة مدي الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات وتقييم هذه المؤسسات لها.
8. ضعف مهنة المراجعة ومعاييرها فى فلسطين، مما يؤثر سلباً على أداء الشركات المساهمة فيها.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- ☒ مقدمة
- ☒ الدراسات الفلسطينية
- ☒ الدراسات العربية
- ☒ الدراسات الاجنبية
- ☒ تعقيب عام على الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمتمثل في مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة، حيث تم الاطلاع على أدبيات الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وهناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وتم تقسيم الدراسات السابقة الى دراسات محلية وعددها (7) دراسات وعربية وعددها (10) وأجنبية وعددها (6)، وسيتم استعراض الدراسات من الأحدث الى الأقدم وهى كالتالي:

الدراسات الفلسطينية:

1. دراسة نجم (2014) بعنوان: حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث) دراسة مقارنة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع حوكمة شركات التأمين الفلسطينية، على ضوء المعايير الدولية للحوكمة وقياس مدى إلتزامها وتطبيقها لمدونة قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى مواءمة النسيج التشريعي في فلسطين المتمثل بقانون الشركات رقم 12 لسنة 1964 والقوانين الأخرى ذات العلاقة كقانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لسنة 2005 لمبادئ الحوكمة الدولية التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وتم تصميم استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة الدراسة

البالغ عددها (31) من مجلس إدارة ومدراء تنفيذيين، ومدراء ماليين، وتدقيق داخلي، وأعضاء لجنة تنفيذية، في شركات التأمين المدرجة وعددها (7).

وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين في فلسطين قطعت شوطاً في تطبيق قواعد الحوكمة لكن من الممكن أن يكون المستوى أفضل من ذلك، مما يعني هناك معيقات تقف أمام التزام الشركات بمبادئ الحوكمة على النحو المفترض أهمها عدم الإقتناع من قبل إدارة هذه الشركات بأهمية الحوكمة، إضافة إلى أن أحكام قواعد مدونة حوكمة الشركات لا ترقى لمستوى الإلزام فيكون سبيل لتهربها من تطبيقها إذا لم ترغب في الالتزام بها، فضلاً عن المعيقات التشريعية المتمثلة في قدم قانون الشركات.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تعديل بعض النصوص القانونية ذات العلاقة بإدارة الشركة، وحماية حقوق المساهمين، واتباع قواعد الإفصاح والشفافية، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، وتفعيل دور الهيئات الرقابية على شركات التأمين، ونشر ثقافة حوكمة الشركات، والتوجه نحو اصدار دليل إرشادي خاص لحوكمة شركات التأمين.

2. **دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2012) بعنوان: الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين:**

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى فحص وتحليل الخصائص الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك بهدف تقييم الوضع الحالي لحوكمة الشركات المدرجة إستناداً الى الأولويات التي إعتمدتها الهيئة في تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لمبدأ التدرج.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن هنالك التزام شبه تام (بنسبة تتراوح من 90 – 95%) من قبل الشركات بالأحكام المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، مثل: إعداد جدول أعمال تفصيلي، وتوجيه الدعوة قبل أسبوعين

من موعد الاجتماع، والسماح للمساهمين بإضافة بنود على جدول الأعمال المرسل بالدعوة، وإرسال التقارير السنوية للمساهمين قبل الاجتماع، وعقد الاجتماع في موعده القانوني (خلال أربع أشهر بعد انتهاء السنة المالية)، ووضع أنظمة الشركة الداخلية في متناول المساهمين، وتوفير الفرصة للمساهمين للتعبير عن آرائهم بحرية خلال الاجتماع. كما أن هنالك التزام كامل (بنسبة 100% من الشركات) بوجود نصاب في اجتماع الهيئة العامة بالقياس لعدد الأسهم الممثلة بالأعضاء الحاضرين. ولكن لوحظ بأن هنالك مشكلة كبيرة من حيث النصاب بالقياس مع عدد المساهمين الحاضرين، حيث إن أكثر من ثلثي الشركات تعقد اجتماعاتها بحضور أقل من 40% من المساهمين. ويبرر الأعضاء المتغيبون عدم حضورهم بوجود قناعة لديهم بأن لا تأثير حقيقي لهم في المداولات ورسم السياسات وإتخاذ القرارات. كما تلجأ الغالبية العظمى من الشركات للتصويت من خلال رفع الأيدي وليس بالاقتراع السري، علماً بأنه ينجم عن ذلك إمكانية ممارسة ضغوط معنوية كبيرة خلال عملية التصويت.

كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات والسياسات التي من شأنها أن تساعد على تعميق التزام شركات المساهمة العامة بالتطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة وإعطاء الأولوية لتشجيع عقد المزيد من حملات التثقيف والتوعية بمبادئ الحوكمة وأهميتها وانعكاساتها على أداء الشركة.

3. دراسة بركة (2012) بعنوان: دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة:

هدفت الدراسة إلى دراسة الحكومة من جوانبها المختلفة والتعرف على أهم العوامل التى من الممكن أن تؤثر عليها وركزت على أساليب المحاسبة الادارية لما لها من دور كبير في العمل المالي والاداري في الشركات، ولتحقيق

أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية في جمع المعلومات وقد صُممت استبانة تتناسب مع هذا الغرض وزعت على 56 شركة صناعية عاملة في قطاع غزة وزعت على جميع مناطق القطاع، وقد تم استرداد 56 إستبانة منها بنسبة ارجاع بلغت 92.3%، وقد إعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي في تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الشركات الصناعية تطبق قواعد واجراءات الحوكمة حيث بينت النتائج أن الشركات تقوم بتدعيم عنصر النزاهة والشفافية في المعاملات التي تقوم بها الشركة، وأنها تقوم بتحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل.

وبناء على النتائج توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركات الصناعية، والاهتمام الأكاديمي بموضوع حوكمة الشركات وإلحاق موضوع حوكمة الشركات بالمناهج التدريسية بالكليات والجامعات، وضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة حول حوكمة الشركات وآلياتها وقواعدها والتعرف على آليات تطبيقها والمزايا التي تعود على الشركات جراء تطبيقها، والعمل على إجراء المزيد من الدراسات والابحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.

4. دراسة نسمان (2009) بعنوان: دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادىء الحكومة.

هدفت الدراسة تحليل ومناقشة دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، مع عرض سريع لمفهوم حوكمة المصارف، وبيان أهميتها وأهدافها ومبادئها، وقد استخدم الباحث المنهج

الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة وكما تم إعداد استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 60 مراجعاً داخلياً في المصارف العاملة في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف، وأن تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية، وضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة بفلسطين.

5. دراسة أبو حمام (2009) بعنوان: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، دراسة ميدانية على الشركات

المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، كما تم اعداد استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

6. دراسة العزايزة (2009) بعنوان: مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، وتم اعتماد

الأسلوب الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة تتضمن عدة محاور يندرج تحتها معايير وإرشادات الحوكمة بهدف قياس مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لهذه المعايير. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجالس إدارات المصارف الفلسطينية، والمدراء العامون ونوابهم ومساعديهم، مسئولي دوائر الامتثال ومساعديهم، المراجعين الداخليين ومساعديهم، المراجعين الخارجيين، ومدراء الفروع، وتم توزيع عينة عشوائية مجملها (192) استبانة على مجتمع الدراسة، وتم الحصول على (109) استبانة بنسبة استرداد (56.8%)

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها التزام المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد، وإن اختلفت في أولوية الالتزام للبنود المدرجة ضمن كل محور من محاور المعايير، وهذا أمر طبيعي، فهناك متطلبات إلزامية وأخرى إرشادات إضافية للحوكمة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات. كما خلصت الدراسة إلى أن هناك اهتماماً من قبل القائمين على إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة نتيجة لإدراكهم للمزايا التي تتحقق حال تطبيقها، وأنه لا توجد فروق في آراء أفراد العينة حول مدى تطبيق المصارف الفلسطينية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد يعزى: (للمسمى الوظيفي، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة والجنس).

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها الإسراع في إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة. ونشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها. كما أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف تضمين تقريرها السنوي ملحقًا منفصلاً يستعرض وضع الحوكمة في المصرف. وجعل المعايير الأخلاقية والسلوكية في مرتبة أعلى من الاهتمام كونها الأساس في الرقي.

7. دراسة حبوش (2007) بعنوان: مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية، دراسة المعوقات التي تعيق تطبيق الحوكمة على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، صياغة إطار مقترح لمبادئ حوكمة الشركات المساهمة.

خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات مع أن التزامها بتلك المبادئ جميعهاً وحدة واحدة هو بمستوى متوسط، ويتفاوت مستوى الالتزام من مبدأ إلى آخر، كما تتفوق المصارف الفلسطينية على غيرها من الشركات المساهمة العامة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها الإسراع في إصدار ارشادات عن طريق الجمعيات المهنية حول تكوين لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة، ومنع التعامل في أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية إذا لم تقم بتكوين لجان المراجعة بها. كما أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمراعاة الاختيار المناسب للمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجين بحيث يكون لديهم الإلمام الكافي بأنشطة تلك الشركات والمخاطر التي تواجهها والقوانين التى تطبق عليها.

الدراسات العربية:

1. دراسة محمد (2012) بعنوان: دور حوكمة الشركات في إرساء الأسس العلمية لعمل الشركات المساهمة في العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأهمية تطبيقه بشكل سليم في الشركات التي تقدم على الاستثمار في العراق بحيث

تضمن مستوى معين من الإفصاح والثقافة في المعلومات المالية التي تنشرها والوضوح والدقة في القوائم المالية.

وخلصت الدراسة إلى أن موضوع حوكمة الشركات من مواضيع الساعة الذي يهم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتهتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم، وقد اكتسب هذا الموضوع اهميته بعد سلسلة الازمات المالية لكبرى الشركات في الولايات المتحدة وروسيا وغيرها، لذا قامت العديد من الدول بإصدار تقارير وتوصيات خاصة بتطبيق حوكمة الشركات عن طريق المؤسسات العلمية بها أو عن طريق بورصة الاوراق المالية بها. وظهر مفهوم حوكمة الشركات في الدول العربية بعد تزايد الممارسات المالية في البورصات وتزايد اعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، لذا وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات فيها حتى تضمن الحفاظ على السمعة المالية والادارية والمحاسبية والكفاءة الاقتصادية لشركاتها وهو ما يؤثر في النهاية على اقتصادياتها.

قدمت الدراسة مجموعة من توصيات أهمها أنه يجب على الجهات الرقابية في العراق كوزارة التجارة والهيئات المشرفة على أسواق المال إن تسعى لإيجاد الآليات والقوانين الملائمة لحماية صغار المساهمين والمستثمرين كما يجب إجراء بعض التغيرات على قانون الشركات رقم 21 والنظام المحاسبي الموحد ومراجعة بعض فقرتها وبما ينسجم مع مبادئ حوكمة الشركات والمعاير الدولية.

2. دراسة جبر (2012) بعنوان: قياس مستوي تطبيق مبادىء حوكمة الشركات وأثره في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس مستوي تطبيق مبادىء حوكمة الشركات في الشركات العراقية وأثر تطبيق هذه المبادىء في الوصول للقيمة

الحقيقية للسهم في هذه الشركات وذلك من خلال استطلاع آراء المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف البحث تم توزيع استبانة على المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية بلغ عددها (50) فرداً. كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على مستوي تطبيق مبادىء الحوكمة وأثرها في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم، وكذلك استخدمت علاقات الارتباط والانحدار والاختبارات الاحصائية لاختبار فرضيات البحث.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أبرزها التزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق مبادىء حوكمة الشركات ضمنياً من دون وجود لوائح أو قوانين تنظم تطبيقها من وجهة نظر المستثمرين، بالإضافة الى وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وعلاقة تأثير موجبة ومعنوية بين الإلتزام بتطبيق المبادىء الآتية لحوكمة الشركات والوصول للقيمة الحقيقية للسهم الواحد.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، كان من بينها ضرورة تبني سوق العراق للأوراق المالية لوائح تنظيمية وقانونية لتطبيق مبادىء حوكمة الشركات، وذلك لكون الشركات المدرجة في السوق تطبق هذه المبادىء ضمنياً. واستحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولي مهمة اعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة.

3. دراسة العبيدي (2011) بعنوان: دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ايجابيات مزايا حوكمة الشركات وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية للتعرف على انعكاسات تطبيقها في سوق العراق للأوراق المالية وابراز دورها في اعداد التقارير المالية بالجودة والنزاهة، وبيان أهمية الافصاح عن المعلومات المحاسبية لتعزيز كفاءة السوق

المالية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية وصياغة نموذج مقترح لمعالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها يؤثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من السلوك المنحرف للإدارة في الارباح وذلك من خلال وضع الانظمة الكفيلة برقابة الإدارة ووضع الهيكل الاداري الذي يحدد واجبات ومسؤوليات مجلس الادارة واللجان التابعة له فحوكمة الشركات أداة جيدة للحكم على حسن ادارة الشركة وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة. كما خلصت الدراسة الى إن أغلبية الشركات المساهمة (عينة الدراسة) تقوم بأعداد تقارير مالية سنوية ولا تعد تقارير مرحلية بالرغم من أهميتها في سوق العراق للأوراق المالية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها حث الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية على الالتزام بالإفصاح عن الوضع المالي الحقيقي والصحيح عن طريق تطبيق مباديء وآليات الحوكمة وفرض العقوبات في حالة اخلالها بذلك التطبيق والاهتمام بالجانب الاخلاقي و متابعة التزام ادارة الشركات لمعايير السلوك المهني. واصدار دليل بتطبيق حوكمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للحد من الممارسات التي تلجأ لها بعض الادارات للتأثير في الأرقام المحاسبية و ظهورها بشكل غير دقيق في التقارير المالية.

4. دراسة الدوغجي (2009) بعنوان: حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة داخل الشركات العراقية من خلال ما يجب أن تلتزم به الشركات في إعدادها للتقارير والقوائم المالية وغير المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية لتكون شفافة ونزيهة، ومنح الاستقلال الذي يجب أن

يتمتع به المدققين الداخليين من خلال ربطهم بلجنة التدقيق لتقديم خدمات إضافية فضلا عن تقييم أدوات الرقابة أن يقوموا بتقييم المخاطر وتقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بحوكمة الشركات واستقلالية المجلس الإشرافي.

وتحقيقا لأهداف البحث فقد تم الاعتماد عمى أسلوب الدراسة النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغرض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية بغرض التوصل إلى بعض النتائج المتوخاة من البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إن العديد من معايير المحاسبة له آثار ونتائج اقتصادية كبيرة وتؤثر التقارير المحاسبية على مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادي، وعليه فان الممارسات المحاسبية التي تتبناها شركة ما تؤثر على سعر أسهمها وعلى قيمتها. كما خلصت الدراسة الى قيام بعض إدارات الشركات بإصدار تقارير مالية قد تتجه إلى منطقة الشبهات ما بين عدم المشروعية والغش المكشوف.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن تتولى هيئة الأوراق المالية في العراق إصدار تعميمات بشأن إفصاح الشركات المساهمة والمدرجة في السوق. ومنح الاستقلال الذي يتمتع به موظفي التدقيق الداخلي لإمداد الإدارة ولجنة التدقيق بالتقييم المستمر لعمليات إدارة المخاطر المرافقة لأنظمة الرقابة الداخلية وتدقيق المعلومات المالية وغير المالية ومدى الإذعان للسياسات والإجراءات والقوانين المعمول بها.

5. دراسة الحداد (2008) بعنوان: دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين جودة الشركات. كما تهدف

التعرف على ماهية ومفهوم حوكمة الشركات وخصائصها ومحدداتها. والتعرف على عناصر ومبادئ الحوكمة في المصارف. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والكمي العام وذلك بالاستناد الى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية (الانترنت) المتوفرة.

وخلصت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين. وبيان وجود تأثير وأهمية لمفهوم حوكمة الشركات لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية. إن حوكمة الشركات الجيدة في شكل الافصاح عن المعلومات المالية هي التي تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للمؤسسات .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في الشركات. وتنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات في أهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات. وإصدار رؤية موحده لمفهوم وعمل حوكمة الشركات في الوطن العربي. وسن وتطوير العديد من التشريعات والأنظمة والقوانين في الوطن العربي للارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة.

6. دراسة مطر ونور(2007) بعنوان: "مدى التزام الشركات المساهمة العاملة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام الشركات المساهمة العاملة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، تمثلت مشكلة الدراسة في البحث فيما إذا كانت الشركات

المساهمة العامة الأردنية تلتزم بالمبادئ الأساسية للحاكمية المؤسسية بوجه عام، وعلى وجه الخصوص ما صدر بشأنها عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تهدف الدراسة إلى تعميم وتثقيف المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة، استكشاف مدى التزام الشركات بالمبادئ المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية.

خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها التزام الشركات العاملة في القطاع المصرفي يفوق بشكل بسيط الشركات العاملة في القطاع الصناعي، ويعود ذلك لعنصرين رئيسيين هما الدور الرقابي الذي يلعبه البنك المركزي في التحقق من توفر شروط الحاكمية المؤسسية في تلك المصارف، حرص مجالس إدارات المصارف على الالتزام بقواعد ومبادئ لجنة بازل خصوصًا فيما يتعلق منها بإدارة المخاطر.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها أن تبادر جهات الرقابة والإشراف على تلك الشركات بإصدار دليل يوضح المبادئ الأساسية لنظام الحاكمية المؤسسية وإرشادات بتطبيقه في الواقع العملي ومن ثم تشجيع الشركات على الالتزام به هذا بالإضافة الى تشجيعها على تشكيل لجان للحاكمية المؤسسية من أعضاء مستقلين وذلك على غرار لجان التدقيق الموجودة فيها حالياً.

7. دراسة متولي (2006) بعنوان: "دراسة تحليلة للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات المساهمة السعودية".

هدفت الدراسة الى البحث عن فجوة الحوكمة الموجودة في قانون الشركات السعودي مقارنة بالمعايير الدولية للحوكمة، محاولة تحديد الملامح المحاسبية لهذه الفجوة، وأيضًا تلمس أوجه إجراء مقابلة بين حوكمة الشركات وفقًا لنظام الشركات السعودي والمعايير الدولية بهدف تحديد الفجوة بينهما

وتحديد الملامح المحاسبية لهذه الفجوة والبعد الرقابي، المنهج الوصفي التحليلي والنقدي لدراسة ظاهرة حوكمة الشركات في بعدها العالمي، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة فجوة حوكمة الشركات في قانون الشركات المساهمة السعودي، ومقارنتها بالمعايير المنظمة لمفهوم الحوكمة مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للبيئة السعودية.

خلصت الدراسة إلى أن هناك تقدم ملموس في جانب حوكمة الشركات السعودية رغم وجود العديد من الفجوات التي لابد من تعزيزها، منها إبراز دور الأعضاء غير التنفيذيين والمجالس الرقابية، كذلك فإن جانب المراجعة يحتاج بدوره إلى التعزيز من خلال التركيز على عملية إدارة المخاطر ومتابعة القرارات الاستراتيجية للشركة ومتابعة تنفيذها، كذلك وإلى جانب الشفافية والإفصاح تبقى المعايير والقواعد المنظمة لها غير واضحة وغير كافية.

وأوصت الدراسة بصياغة معايير حوكمة سعودية بشكل أدق وأعمق وأشمل.

8. دراسة أبو العزم (2006) بعنوان "أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية، دراسة ميدانية على شركات القطاع العام:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اثر تطبيق الحوكمة على دعم ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية، وما إذا كان توفر أدلة عملية لتطبيقات قواعد الحوكمه فى الشركات المصرية موضوع الدراسة سوف تزيد من ثقة المجتمع المالي فى جودة ومصداقية التقارير المالية، وقد إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة في جمهورية مصر العربية.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن لجنة المراجعة وثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة وأن قواعد الحوكمة فى مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلى الاستقلالية والنزاهة والخبرة المالية لعضو

لجنة المراجعة، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات سوف يدعم ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية الصادرة عنها.

وقدمت الدراسة توصيات أهمها العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

9. دراسة العانى والعزاوي (2005) بعنوان: التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة.

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في قيمة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال اختيار أحد مؤشرات أو آليات تطبيق حوكمة الشركات.

وقد اعتمدت الدراسة المنهجين الاستقرائي، والإستنباطي في إختبار فرضية الدراسة، إذ اعتمدت على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة والتقارير المالية لسوق العراق للأوراق المالية، وكذلك اعتمدت تحليل الاستبانة بأساليب إحصائية دقيقة للوصول الى تأثر قيمة الشركات عينة الدراسة في المؤشر المختار للتعبير عن حوكمة الشركات وكذلك لمعرفة مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات الدراسة من خلال قياس ما هو مطبق في هذه الشركات في الوقت الحاضر ومدى ملائمة هذه الشركات واستعدادها للتطبيق الكامل في إطار حوكمة الشركات في المستقبل.

وقد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة الشركة ودفعها إلى الزيادة، وكذلك التقدم الحاصل في التدقيق الداخلي ووظائفه لكن بالرغم من هذا التطور لم يصل إلى المدى الذى يلبي فيه متطلبات حوكمة الشركات.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة تطوير التدقيق الداخلي وتفعيل وظائفه من منظور حوكمة الشركات وهى تقويم وتحسين عمليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

10. دراسة فوزي (2003) بعنوان: تقيم مبادئ حوكمة الشركات فى جمهورية مصر العربية.

هدفت الدراسة إلى تقييم القواعد والقوانين والمعايير المنظمة لحوكمة الشركات فى مصر، حيث تعرضت إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميته، والضوابط التي تحكم أداء الشركات المسجلة فى السوق المالي والإطار القانوني والرقابي الذي يحكم سوق الأوراق المالية، ومتطلبات التسجيل والقيد فى جداول البورصة، وهيكل ملكية الأوراق المالية ثم تقييم تطور قواعد الحوكمة فى مصر وفقاً لمعايير حوكمة الشركات الخمس التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة، الإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سوق المال فى مصر قد شهد تطوراً ملحوظاً فى مجال إرساء قواعد حوكمة الشركات، مما ترتب عليه بشكل عام تحسن فى التقييم الإجمالي للمعايير الخمس للحوكمة، وإن كانت درجة التحسن قد اختلفت من معيار لآخر. كما أوضحت الورقة أيضاً أنه على الرغم من تحسن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات فى مصر، إلا أن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات

بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري فى المجتمع. والعمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات فى هذا المجال.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Vadim Kleiner (2013) بعنوان: حوكمة الشركات وكفاءة الشركات الروسية من سوق الأسهم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الترابط بين حوكمة الشركات وأدائها، الذى بدأ متجذراً أكثر مما يبدو للوهلة الأولي. ورأت الدراسة أن عدد من المساهمين في السوق يهتمون بموضوعات تتعلق بتحسين أداء الشركة، والشفافية في صنع القرارات الادارية التى يحتمل أن يتوفر فيها عنصر فساد كبير.

كما توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المفصح عنها للمساهمين في حال اتصفت بالكمال والدقة وتوفرها وقت الحاجة لها، فإن المساهمين الحاليين والمرتقبين سوف يقدرون هذه الخاصية لاهميتها وللدور الذى ستلعبه في الحد من الفساد في القرارات الادارية المتخذة وفى صنع القرار الاستثماري للمستثمرين. كما أن الشركات المدرجة في السوق عليها الالتزام بقواعد ومبادىء حوكمة الشركات الموجودة لأن أى خروج عنها سيؤدي الى زعزعة السوق ويزيد من عنصر المخاطرة، مما يزيد من تكلفة رأس المال للمشاركين في السوق وبالتالي يؤثر على الأداء الاقتصادي للاعبين في السوق.

ووجدت الدراسة أن الأزمات المالية لا شك سوف تؤدي الى تفاقم أوجه القصور والتناقضات التى توجد اليوم في حوكمة الشركات – أزمة 1988 في روسيا فالعديد من المساهمين المسيطرين يتجاهلون حقوق صغار المستثمرين، ومع ذلك فإن الشركات على الرغم من الشروط الاقتصادية الصعبة تسعي للاهتمام

والالتزام بحوكمة الشركات، ليس فقط لإظهار أداء اقتصادي جيد ولكن لاستعادة والاستفادة من المصادر المالية للسوق المالية.

2. دراسة Fatemeh Mehrabani (2010) بعنوان: أثر حوكمة الشركات على سوق الأسهم الايرانية والنمو الاقتصادي.

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي في ايران، وقد طبقت هذه الدراسة على 110 من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الإيرانية، وتم الحصول على البيانات من خلال التقارير المالية المنشورة من قبل المواقع الالكترونية للشركات المدرجة وموضع سوق الأوراق المالية الإيرانية، وتم الحصول على المعلومات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالى ونفقات الحكومة والتضخم من الميزانية العمومية للمصرف المركزي الإيراني.

وأظهرت النتائج أن حوكمة الشركات لها إما تأثير مباشر أو غير مباشر على مؤشرات أداء سوق الاوراق المالية الذى يحسن بالتالى النمو الاقتصادي، لذلك فإن حوكمة الشركات تزيد من النمو الاقتصادي عبر ازدهار سوق الاوراق المالية.

وإن حوكمة الشركات الضعيفة في سوق الأوراق المالية الإيرانية، يجعل مساهمة وتأثير حوكمة الشركات على النمو الاقتصادي أقل، حيث أن ضعف حوكمة الشركات عائد لنقص المراقبة على تعزيز حوكمة الشركات المدرجة وغياب قواعد كاملة لحوكمة الشركات، ونقص المعرفة الكافية بين المختصين في سوق الأوراق المالية الإيرانية حول حوكمة الشركات.

وهذا يتطلب الاهتمام بحوكمة الشركات من خلال تأمين مبادىء حوكمة الشركات مناسبة للإقتصاد وسوق الأوراق المالية آخذة بالاعتبار معايير الحوكمة الدولية واجبار الشركات المدرجة على تطبيقها، وتأسيس لجنة "حوكمة الشركات"

للاهتمام بتطبيق الشركات لمبادىء الحوكمة ونشر تقارير سنوية حول تطبيق هذه الشركات للحوكمة، بالإضافة الى اقامة مؤتمرات عديدة وندوات علمية مع الاهتمام بتجارب البلدان في هذه المنطقة والاستفادة منها.

3. دراسة Frank Yu (2006) بعنوان: آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح.

هدفت الدراسة إلى توضيح "آليات تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح "، حيث تم اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وبين إدارة الأرباح.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي لها حوكمة داخلية قوية مثل التركيز العالي للملكية وتركيز مجلس الإدارة فى عدد قليل فإنها تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر، فى حين أنه فى حالة وجود حوكمة خارجية قوية فأن الشركة تقوم بإدارة الأرباح بشكل أقل، وأشارت الدراسة أن إدارة الأرباح ليست المحرك الرئيسي بين طرفي الملكية والحوكمة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات، والمحافظة على مستوي كافي وعادل من الافصاح والشفافية في التقارير المالية واتاحتها لجميع أصحاب المصالح.

4. دراسة Core, et.al (2005) بعنوان: العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائدات الأسهم وفحص الأداء التشغيلي وتوقعات المستثمرين.

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين الحوكمة الضعيفة وعائد الأسهم، حيث تم فحص الأداء التشغيلي للشركات وتوقعات المستثمرين، وقد شملت العينة الأساسية للدراسة كل الشركات التي لها دليل الحوكم، وتم استخدام معامل

ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين دليل الحوكمة المعد وخصائص الشركات محل الدراسة.

وخلصت إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف فى حقوق حملة الأسهم يؤدي إلى ضعف الأداء التشغيلي لها، بينما أخطاء توقعات المحللين والإعلان عن توزيعات الأرباح لا تعطي مؤشراً على ضعف الأداء كما أوضحت الدراسة بأن فرضية الحوكمة الضعيفة لا تكون سبباً فى تحقيق عوائد قليلة على الأسهم.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها مراعاة تطبيق الشركات لنظم مالية ومحاسبية سليمة حتى تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية، والحرص على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية تتمتع بالثقة والثبات والملاءمة والقابلية للتنبؤ، بما يحقق الافصاح الكافي الذى يعكس الموقف المالي الحقيقي للشركة.

5. دراسة Brown, Caylor (2004) بعنوان: العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسساتية، وتشمل هذه المقاييس محصلة قياس 51 عامل تشتمل على 8 فئات للحوكمة، المراجعة، مجلس الإدارة، القانون الداخلي، مدير التعليم، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تم الربط بين فئات الحوكمة الثمانية ومقاييس الأداء الستة المعتمدة من معهد جو للإدارة، وعملت الدراسة على الربط بين نتيجة الحوكمة وبين كل متغير أساسي باستخدام معامل

ارتباط بيرسون وسبيرمان وتم ترتيب نتائج الحوكمة من الأعلى إلى الأدنى (من الأفضل إلى الأقل حوكمياً)

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبياً أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالاً أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين أقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

6. دراسة Caylor, Brown (2004) بعنوان: العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة والأرباح المتحققة للشركات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على فئات ومقاييس الحوكمه وهي مجلس الإدارة، المراجعة، القانون الداخلي، مدير التعليم والتدريب، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة.

خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبياً هي الأكثر ربحية والأكثر نفعًا لحملة الأسهم.

وقدمت الدراسة الى ضرورة قيام الشركات برفع مستوي الحوكمة لما لها من أثر كبير في نمو الأرباح المحققة للشركة، وبالتالي دعم الموقف المالي للشركة، مما يعطي توقعات ايجابية للمستثمرين والمحللين حول مستقبل الشركة.

7. دراسة Cohen, etal. (2002) بعنوان: العلاقة بين حوكمة الشركات وعمليات المراجعة.

تهدف هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وعمليات المراجعة، وقد أجرت الدراسة من خلال المقابلات مع عينة من 36 مراقب للحسابات من المراقبين التابعين لشركات مراجعة كبيرة في شمال أمريكا، وشملت العينة 11 مراقب حسابات، 12 مدير مراجعة، 13 شريك مراجعة.

وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن آليات حوكمة الشركات التي يهتم بها مراقب الحسابات على الترتيب هي الإدارة، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، إن مراقبي الحسابات يستخدموا معلومات الحوكمة بدرجة أكبر في مرحلة تخطيط المراجعة مقارنة بمرحلة الاختبار الميداني والفحص، اختلاف دور وأهمية حوكمة الشركات في التأثير على عملية المراجعة وفقاً لاختلاف حالات التعاقدات (جديدة/ مالية) واختلاف حالات العميل (ذي مخاطر مرتفعة أو غير ذلك/ دولي أم محلي/ خاص أم عام)، تزايد أهمية حوكمة الشركات في المستقبل نظراً لتحول المراقبين من مراجعة العمليات إلى مراجعة الرقابات إلى مراجعة حوكمة الشركات.

8. دراسة Francis, et.al (2001) بعنوان: دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول.

هدفت الدراسة الى الكشف عن دور كل من المحاسبة والمراجعة في تطبيق حوكمة الشركات وتطوير أسواق المال في عدد من الدول.

خلصت الدارسة إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة، لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات، والذي ينعكس بالإيجاب على حركة أسواق المال.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها مراعاة تطبيق الشركات لنظم مالية ومحاسبية سليمة حتى تساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية والحرص على نشر معلومات محاسبية ذات دقة عالية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال تناول الدراسات السابقة بالتحليل، يتضح لنا الآتي:

1. معظم الدراسات السابقة التي تناولها الباحث هي دراسات حديثة بين الأعوام 2001-2014.
2. من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية لاحظ الباحث عدم وجود دراسات تتعلق بموضوع تقييم مستوي التزام الشركات بمبادئ الحوكمة بإستثناء دراسة (فوزى،2003) والتي هدفت إلى تقييم مبادىء حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية. ودراسة (مطر ونور،2007) مدى التزام الشركات المساهمة العاملة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية.
3. اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، مثل دراسة (نجم،2014)، ودراسة (بركة،2012)، ودراسة (أبو حمام،2009)، ودراسة (العزايزة،2009)، ودراسة (جبر، 2012).
4. اتفقت بعض الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة، مثل دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2014) ، ودراسة أبو حمام (2009) ، ودراسة حبوش، محمد (2007)، ودراسة محمد (2012)، ودراسة جبر (2012).
5. استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وفى تحديد متغيرات الدراسة والفرضيات وأدوات الدراسة.
6. تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها ستطبق على الشركات المساهمة العامة فى فلسطين، وهى من الدراسات القليلة (على حد علم الباحث) التى تجري في المجتمع الفلسطيني وستركز بشكل أساسي على تقييم مدى التزام الشركات المساهمة بمبادىء الحوكمة.
7. تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تدعيم نتائج الدراسة بالدراسات السابقة ومقارنتها بها.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- ☒ المقدمة
- ☒ منهج الدراسة
- ☒ مجتمع الدراسة
- ☒ عينة الدراسة
- ☒ أداة الدراسة
- ☒ خطوات بناء الإستبانة
- ☒ صدق الاستبانة
- ☒ ثبات الاستبانة
- ☒ الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهج الدارسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

مصادر البيانات:

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: تم الإتجاه في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة

التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، وبناءاً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من المديريين والموظفين العاملين في الشركات المساهمة العامة في المحافظات الجنوبية والمدرجة في سوق المال الفلسطيني والبالغ عددهم 2600 موظف، موزعين على 37 شركة مدرجة في السوق حيث تم استخدام طريقة حصر شامل للشركات العامة في المحافظات الجنوبية، حيث تم توزيع 400 إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 374 إستبانة بنسبة 93.5%.

أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول "مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة". تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسين:

1. القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية عن المستجيب (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التخصص).
2. القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 74 فقرة، موزع على 5 مجالات:

أ. المجال الأول: مستوى القرارات الإدارية، ويتكون من (8) فقرات.

ب. المجال الثاني: كفاءة النظم الإدارية، ويتكون من (9) فقرات.

ج. المجال الثالث: مستوى أداء الشركة، ويتكون من (11) فقرة.

د. المجال الرابع: رضا المساهمين، ويتكون من (12) فقرة.

هـ. المجال الخامس: مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة، ويتكون من (34) فقرة، مقسم إلى 3 أقسام:

i. مجلس الإدارة، ويتكون من (15) فقرة.
ii. الإفصاح والشفافية، ويتكون من (10) فقرات.
iii. التدقيق، ويتكون من (9) فقرات.

وقد تم استخدام المقياس 1- 10 لفقرات الاستبيان بحيث كلما اقتربت الدرجة من 10 دل على الموافقة العالية على ما ورد في العبارة والعكس صحيح، والجدول التالي (2) يوضح ذلك:

جدول (2) درجات المقياس المستخدم في الاستبانة

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جدا								موافق بدرجة كبيرة جدا
الدرجة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

خطوات بناء الاستبانة:

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة، واتبع الخطوات التالية:-

1- الاطلاع على الأدب الإداري و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2- تم إستشارة عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية والمشرفين في تحديد مجالات الإستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الإستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الإستبانة في صورتها الأولية.
6- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7- تم عرض الاستبانة على (10) من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة، وجامعة الأزهر، وجامعة القدس المفتوحة.
8- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (74) فقرة، ملحق (2).
9- كما تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 30 إستبانة لاختبار الصدق والثبات للإستبانة، وقد تم إدخالها في التحليل النهائي، بعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار.
10- قام الباحث بتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، ومن ثم قام بتحليلها من خلال برنامج SPSS، ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات الدراسة.

صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق الإستبانة بالطرق التالية:

1- صدق المحكمين "الصدق الظاهري": يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،2010: 107) حيث تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) متخصصين في العلوم الإدارية والاحصاء والمحاسبة وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (2).

2. الصدق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه وذلك على النحو التالى.

أ. مجال مستوي القرارات الإدارية:

جدول (3)

معامل الارتباط لفقرات مجال " مستوى القرارات الإدارية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	يتم تنفيذ القرارات داخل الشركة ضمن الخطوات الصحيحة.	.888	*0.000
2.	تنسجم القرارات الادارية مع السياسة العامة للشركة.	.908	*0.000
3.	يمكن متابعة وتنفيذ القرارات الادارية في الشركة بسهولة.	.686	*0.000
4.	تتسم القرارات الادارية في الشركة بالوضوح وعدم التضارب.	.890	*0.000
5.	يتم إصدار القرارات الادارية بما يتلاءم وأعمال وأهداف الشركة.	.841	*0.000
6.	يتم الإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الادارية بشكل دائم.	.648	*0.000
7.	تساهم القرارات الادارية في مجموعها في تحقيق رسالة الشركة.	.888	*0.000
8.	يمكن معرفة متخذ القرارات دائماً.	.845	*0.000
	المجموع	.915	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≤ α.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مستوى القرارات الإدارية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ب. مجال كفاءة النظم الإدارية:

جدول (4)

معامل الارتباط لفقرات مجال " كفاءة النظم الإدارية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتم اصدار تقارير متنوعة عن كفاءة النظم الادارية.	.837	*0.000
.2	تتصف النظم الادارية في الشركة ببساطتها.	.864	*0.000
.3	يوجد هيكل تنظيمي ملائم للنظم الإدارية في الشركة.	.847	*0.000
.4	تحقق النظم الادارية في الشركة الاهداف التنظيمية المحددة.	.888	*0.000
.5	تتسم النظم الادارية في الشركة بالمرونة في حل مشكلات العمل اليومية.	.851	*0.000
.6	يوجد اهتمام ومتابعة من قبل الادارة لجودة النظم الادارية.	.899	*0.000
.7	يوجد تنسيق مستمر بين المستويات الادارية لتحقيق الجودة المطلوبة في انجاز الاعمال.	.912	*0.000
.8	تقدم النظم الإدارية الدعم لقرارات المدراء في الادارة العليا.	.803	*0.000
.9	توفر النظم الادارية البيئة المناسبة لمراحل اتخاذ القرار.	.507	*0.003
	المجموع	.975	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " كفاءة النظم الإدارية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ج. مجال مستوي أداء الشركة:

جدول (5)

معامل الارتباط لفقرات مجال " مستوى أداء الشركة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تقوم الشركة بتحقيق الأهداف المرسومة لها.	.779	*0.000
2.	تعمل الشركة على تحقيق نتائج ايجابية لأعمالها.	.794	*0.000
3.	يوجد تطابق بين الأهداف المرسومة وبين النتائج المحققة.	.761	*0.000
4.	يقوم الموظفون بتأدية الأعمال بالكفاءة والفعالية المطلوبة.	.695	*0.000
5.	يبذل الموظفون الجهد الكافي لإنجاز الأداء في الوقت المحدد.	.585	*0.001
6.	تساهم المعتقدات والافكار السائدة لدى الموظفين في الشركة في تحسين الاداء الاداري.	.702	*0.000
7.	تساهم الأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة في تطوير أداء الشركة.	.770	*0.000
8.	تساهم السياسات والاجراءات المتبعة في انجاز الأعمال بكفاءة وفاعلية.	.834	*0.000
9.	يقوم الموظفون بإستغلال الموارد المتاحة لديهم أثناء ادائهم الاداري.	.892	*0.000
10	تمنح الشركة مكافآت وحوافز للموظف المبدع الذي يقم أفكار ابتكارية تساعد في تنمية وتطوير إجراءات العمل.	.980	*0.000
11	يوجد في الشركة نظام تقييم للأداء الاداري يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في أعمال الشركة.	.909	*0.000
	المجموع	.863	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مستوى أداء الشركة " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

د. مجال رضا المساهمين:

جدول (6)

معامل الارتباط لفقرات مجال " رضا المساهمين " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تقوم الشركة بتسهيل وتبسيط الاجراءات للمساهمين.	.626	*0.000
2.	تعمل الشركة على تفرغ الموظف لتقديم الخدمة للمساهمين.	.710	*0.000
3.	يتم التحقق من تقديم الشركة خدمات بشكل أفضل للمساهمين.	.740	*0.000
4.	تقوم الشركة بتقديم خدماتها للمساهمين في الوقت المحدد.	.685	*0.000
5.	تتمتع الشركة بدرجة جهوزية عالية للاستجابة لطلبات المساهمين.	.774	*0.000
6.	يتم تأكيد إدارة الشركة على التعامل بلطف مع المساهمين.	.793	*0.000
7.	يمتلك العاملين في الشركة المهارات الكافية التي من خلالها يمكن اقناع المساهمين.	.718	*0.000
8.	يتفهم الموظفون في الشركة احتياجات المساهمين بشكل افضل.	.787	*0.000
9.	تقوم الشركة بالعمل على زيادة كفاءة استغلال الموارد لتقديم خدمة افضل للمساهمين.	.666	*0.000
10.	تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالموضوعية عند تقديم الخدمة للمساهمين.	.844	*0.000
11.	تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالشفافية عند تقديم الخدمة للمساهمين.	.807	*0.000
12.	تتنوع الوسائل التي تستخدمها الشركة لخدمة المساهمين.	.670	*0.000
	المجموع	.899	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " رضا المساهمين " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

هـ. مجال مجلس الإدارة:

جدول (7)

معامل الارتباط لفقرات مجال " مجلس الإدارة " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتم انتخاب أعضاء مجلس الادارة من خلال خبراتهم الادارية التى يتمتعون بها.	.787	*0.000
.2	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.	.725	*0.000
.3	تضع الشركة معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى.	.711	*0.000
.4	يضم المجلس ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمؤهل علمي وخبرة في المجالات ذات الصلة بعمل الشركة.	.391	*0.024
.5	أعضاء المجلس ذوي مؤهلات علمية مناسبة.	.642	*0.000
.6	لا يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضاؤه وظيفة تنفيذية بأجر أو دون أجر في الشركة دون الموافقة المسبقة من المجلس.	.466	*0.007
.7	لا يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في الحاق خسارة جسيمة شركة أخرى عمل بها سابقا.	.736	*0.000
.8	يقتضي تنفيذ الوظيفة الرقابية لمجلس الإدارة الفصل بين مسؤوليتي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعدم جمعها في شخص واحد.	.737	*0.000

.9	يسهم الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في تجنب تركز السلطة والصلاحيات.	.637	*0.000
.10	يساعد الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في توزيع الأعباء المختلفة للوظيفتين.	.672	*0.000
.11	يتم الحجز على أسهم أعضاء المجلس مقابل عضويتهم.	.492	*0.005
.12	يتم قبول أسهم أعضاء المجلس كضمانات لأية تسهيلات طيلة مدة عضوية العضو.	.682	*0.000
.13	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الاستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى	.835	*0.000
.14	جميع أعضاء المجلس من ذوي السيرة الحسنة، ولم يسبق الحكم على أحدهم بجريمة مخلة بالشرف.	.463	*0.008
.15	لم يتم إشهار إفلاس أى من أعضاء المجلس ولم يتوقف عن سداد دينه سابقاً.	.636	*0.000
.16	المجموع	.935	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يوضح جدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مجلس الإدارة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

و. مجال الإفصاح والشفافية:

جدول (8)

معامل الارتباط لفقرات مجال " الإفصاح والشفافية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة والادارة التنفيذية.	.478	*0.005

.2	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	.522	*0.002
.3	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي حددها القانون في الوقت المناسب.	.820	*0.000
.4	تلتزم الشركة بعرض بياناتها المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	.650	*0.000
.5	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته	.724	*0.000
.6	يحافظ مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال.	.793	*0.000
.7	يقدم مجلس الإدارة تسهيلات لصغار الملاك ويقوم بيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة.	.747	*0.000
.8	تقوم الشركة بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة.	.757	*0.000
.9	تقوم الشركة بنشر التقارير المالية السنوية المدققة.	.829	*0.000
.10	تقوم الشركة بنشر بيانات مالية مرحلية مدققة.	.729	*0.000
.11	المجموع	.935	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يوضح جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "الإفصاح والشفافية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ز. مجال التدقيق:

جدول (9)

معامل الارتباط لفقرات مجال " التدقيق " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	الاحتمالية (.Sig)
1.	توجد بالشركة دائرة مختصة بتدقيق حسابات الشركة.	.627	*0.000

2.	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.	.570	*0.001
3.	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة.	.484	*0.005
4.	يتم الاستعانة بمدققين خارجيين ذوى سمعة جيدة.	.731	*0.000
5.	تعقد لجنة التدقيق في الشركة اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين.	.806	*0.000
6.	يتابع ويؤكد مجلس الإدارة على دور لجان التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والخارجي.	.727	*0.000
7.	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق.	.782	*0.000
8.	تقدم لجنة التدقيق النصح والمشورة لمجلس الإدارة.	.696	*0.000
9.	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية.	.769	*0.000
	المجموع	.806	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

يوضح جدول (9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التدقيق" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

3. الصدق البنائي Structure Validity: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (10)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
مستوى القرارات الإدارية	.915	*0.000
كفاءة النظم الإدارية	.975	*0.000
مستوى أداء الشركة	.863	*0.000
رضا المساهمين	.899	*0.000
مجلس الإدارة	.935	*0.000
الإفصاح والشفافية	.935	*0.000
التدقيق	.806	*0.000
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة	.818	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يبين جدول (10) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ≥ α وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي،2010: 97).

وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (11).

جدول (11)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
مستوى القرارات الإدارية.	8	0.934
كفاءة النظم الإدارية.	9	0.934
مستوى أداء الشركة.	8	0.886
رضا المساهمين.	12	0.920
مجلس الإدارة.	15	0.881
الإفصاح والشفافية.	10	0.880
التدقيق.	9	0.816
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	34	0.932
جميع المجالات معا	74	0.977

واضح من النتائج الموضحة في جدول (11) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.816،0.934)، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.977)، وهذا يعنى أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. بعد أن تأكد الباحث من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

وقد تم بإستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
4. اختبار كولمجوروف – سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة وكذلك لدراسة العلاقة بين المجالات.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .
7. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8. اختبار تحليل التباين الأحادي - One Way Analysis of Variance (ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

- ☒ المقدمة
- ☒ إختبار التوزيع الطبيعي
- ☒ الوصف الإحصائي لعينة الدراسة
- ☒ تحليل فقرات الإستبانة
- ☒ اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المعلومات الشخصية عن المستجيب التي اشتملت على (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي، التخصص)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجوروف – سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (12).

جدول (12) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
مستوى القرارات الإدارية.	1.128	0.157
كفاءة النظم الإدارية.	1.003	0.267
مستوى أداء الشركة.	0.666	0.767
رضا المساهمين.	0.945	0.334
مجلس الإدارة.	0.476	0.977
الإفصاح والشفافية.	0.845	0.474

التدقيق.	0.935	0.346
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	0.655	0.784
جميع مجالات الاستبانة	**0.767**	**0.598**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (12) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

خصائص عينة الدراسة:

وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية:

1. توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي:

جدول (13): توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعى

النوع	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	269	71.9
أنثى	105	28.1
المجموع	**374**	**100.0**

يتضح من جدول (13) أن ما نسبته 71.9% من عينة الدراسة ذكور، بينما 28.1% إناث.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم إهتمام الشركات المساهمة العامة في توظيف الاناث بشكل عام وتوظيفهن في دوائر معينة في تلك الشركات فقط مقارنة بتوظيف الذكور وبالتالي نجد أن الغالبية العظمي من الموظفين هم من الذكور، كما يمكن القول أن بعض الشركات تفرض متطلبات خاصة في العمل لا يمكن للأناث تحملها، أو أوقات عمل لا تستطيع الاناث تحملها وبالتالي نجد معظم العاملين في تلك الشركات من الذكور.

2. توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول (14): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 25 عام	223	59.6
25- أقل من 35 عام	96	25.7
35- أقل من 45 عام	43	11.5
45 عام فأكثر	12	3.2
المجموع	**374**	**100.0**

يتضح من جدول (14) أن أفراد عينة الدراسة الذين تقل أعمارهم عن 35 عام نسبتهم 85.3 % وكذلك أن أفراد عينة الدراسة الذين تتراوح أعمارهم بين من هم 35 عام الى45عاماً فأكثر نسبتهم 14.7% بشكل أخر أن ما نسبته 59.6% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 25 عام، 25.7% تتراوح أعمارهم من 25- أقل من 35 عام، 11.5% تتراوح أعمارهم من 35- أقل من 45 عام، بينما 3.2% أعمارهم 45 عام فأكثر.

وهذا يدل على أن الموظفين في الشركات المساهمة معظمهم من فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عام، ويعزو الباحث ذلك لحرص الشركات المساهمة على توظيف العناصر الشابة لما تتمتع به من قدرة على العطاء بشكل أفضل من العناصر الكبيرة في السن، كما أن الكثير من الشركات قد قامت بالتوسع في السنوات الاخيرة مما أدى الى زيادة التوظيف في عدة تخصصات مما يدل على أن أغلب الموظفين من فئة الشباب، كما أن السنوات الأخيرة شهدت إنشاء العديد من الشركات، وهذا أدى الى وجود عناصر شابة في تلك الشركات.

3. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول (15): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية عامة	10	2.7
دبلوم	96	25.7
بكالوريوس	219	58.6
ماجستير	47	12.6
دكتوراه	2	0.5
المجموع	**374**	**100.0**

يتضح من جدول (15) أن أفراد عينة الدراسة الذين يحملون مؤهل علمي ثانوية عامة نسبتهم 2.7% أما أفراد عينة الدراسة الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم أو بكالوريوس فنسبتهم.84.3 % في حين أفراد عينة الدراسة الذين يحملون مؤهل علمي عالى ماجستير أودكتوراة نسبتهم فقط 13.1% بشكل أخر أن ما نسبته 2.7% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة، 25.7% مؤهلهم العلمي دبلوم، 58.6% مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 12.6% مؤهلهم العلمي ماجستير، بينما 0.5% مؤهلهم العلمي دكتوراه. حيث يعزو الباحث ذلك لارتفاع نسبة حملة الشهادات العلمية من خريجي الدبلوم والبكالوريوس في المجتمع الفلسطيني لوجود العديد من كليات المجتمع والكليات المهنية والجامعات المتخصصة والتى تصدر الاف من الخريجين سنوياً لسوق العمل الفلسطيني لذلك تحرص الشركات المساهمة العامة على توظيف الأشخاص ذوى الشهادات العلمية البكالوريوس أكثر من غيرهم من حملة الدراسات العليا بسبب تدنى الأجور والمنافسة العددية العالية وذلك حتى تستفيد الشركات بأكبر قدر منهم في تسيير وتطوير أعمالها، يذكر أن إقبال الشباب على الحصول على الشهادات العلمية العليا في السنوات الأخيرة في المجتمع الفلسطيني تزايد بشكل ملحوظ الا انهم يتجهون الى السلك الاكاديمي بدلاً من العمل في الشركات إضافة إلى أن

الشركات المساهمة سعت الى توظيف أصحاب الشهادات العليا بنسب متدنية وحسب حاجة العمل.

4. توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة.

جدول (16): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	303	81.0
5 إلى أقل من 10 سنوات	47	12.6
10 سنوات فأكثر	24	6.4
المجموع	**374**	**100.0**

يتضح من جدول (16) أن أفراد عينة الدراسة الذين يحملون سنوات خدمة أقل من 5 سنوات، نسبتهم 81.0% أما أفراد عينة الدراسة الذين يحملون سنوات خدمة تتراوح بين 5سنوات الى 10سنوات فأكثر فنسبتهم 19.0 % بشكل أخر إن ما نسبتهم 81.0% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، 12.6% تتراوح سنوات خبرتهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات، بينما 6.4% سنوات خبرتهم 10سنوات فأكثر.

ويعزو الباحث الى أن الموظفين الذين لديهم خبرة وسنوات خدمة أقل من 5 سنوات هم من يشغل الهياكل الوظيفية في الشركات المساهمة وذلك يرجع إلى حرص تلك الشركات على استغلال الطاقات الشابة، فالشركات المساهمة العامة تسعى دائما لاستغلال الطاقات الشابة وتوظيفها بما يخدم عمل تلك الشركات وكذلك الى حداثة تطوير الشركات المساهمة في فلسطين.

5. توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

جدول (17): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير	75	20.1
محاسب	198	52.9
إداري	89	23.8
أخرى	12	3.2
المجموع	374	100.0

يتضح من جدول (17) أن ما نسبته 20.1% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير، 52.9% محاسب، 23.8% إداري، بينما 3.2% مسماهم الوظيفي غير ذلك.

ويفسر الباحث إرتفاع نسب المحاسبين والاداريين في الشركات المساهمة العامة بأهمية المسميات الوظيفية وشاغليها في ادارة عجلة الهيكل الاداري للشركات لأنهم عصب تلك الشركات وتركيز عمل الشركات المساهمة على عمل المحاسبين والاداريين لأن الهدف الاستراتيجي لتلك الشركات الربحية وادارة رأس المال وبالتالي فإن الشركات تسعي دائماً لتوظيف أصحاب تلك التخصصات.

6. توزيع عينة الدراسة حسب التخصص.

جدول (18): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
إدارة	82	21.9
محاسبة	128	34.2
اقتصاد	158	42.2
أخرى	6	1.6
المجموع	**374**	**100.0**

يتضح من جدول (18) أن ما نسبته 21.9% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة، 34.2% تخصصهم محاسبة، 42.2% تخصصهم اقتصاد، بينما 1.6% تخصصهم غير ذلك.

ويعزو الباحث ارتفاع نسبته أصحاب تخصصات العلوم الادارية والمحاسبة والاقتصاد في الشركات المساهمة العامة الى أهميتهم بالنسبة لادارة رأس المال والأفراد في الشركات المساهمة العامة، فالشركات المساهمة العامة تعتمد بشكل كبير في عملها على أصحاب تخصصات ذات مواءمة من فروع العلوم الانسانية مثل الاقتصاد والمحاسبة والادارة وحاجته العمل اليهم.

تحليل فقرات الاستبانة:

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبارT لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا، فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 6، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من أو يساوى 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

1. تحليل فقرات مجال "مستوى القرارات الإدارية".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (19).

جدول (19) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مستوى القرارات الإدارية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	يتم تنفيذ القرارات داخل الشركة ضمن الخطوات الصحيحة.	6.45	2.25	64.49	3.86	*0.000	5
.2	تنسجم القرارات الادارية مع السياسة العامة للشركة.	6.55	2.24	65.51	4.75	*0.000	2
.3	يمكن متابعة وتنفيذ القرارات الادارية في الشركة بسهولة.	6.59	2.15	65.91	5.31	*0.000	1
.4	تتسم القرارات الادارية في الشركة بالوضوح وعدم التضارب.	6.41	2.09	64.14	3.83	*0.000	7
.5	يتم إصدار القرارات الادارية بما يتلاءم وأعمال وأهداف الشركة.	6.43	2.07	64.28	3.99	*0.000	6
.6	يتم الإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الادارية بشكل دائم.	6.52	2.05	65.21	4.92	*0.000	3
.7	تساهم القرارات الادارية في مجموعها في تحقيق رسالة الشركة.	6.51	2.00	65.08	4.91	*0.000	4
.8	يمكن معرفة متخذ القرارات دائماً.	6.33	2.13	63.32	3.02	*0.001	8
	جميع فقرات المجال معاً	6.48	1.99	64.75	4.61	*0.000	

* المتوسط السابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (19) يمكن استخلاص ما يلي:

– احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يمكن متابعة وتنفيذ القرارات الادارية في الشركة بسهولة" يساوي 6.59 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.91%، قيمة الاختبار 5.31 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وجاءت الفقرة التاسعة فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "يمكن معرفة متخذ القرارات دائماً" يساوي 6.33 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.32%، قيمة الاختبار 3.02، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.001 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.48، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 64.75%، قيمة الاختبار 64.75، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "مستوى القرارات الإدارية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا دليل على أن الحوكمة تعمل على تحسين القرارات الادارية في الشركات المساهمة العامة، حيث أن تطبيق الحوكمة يسعي الى عدم انفراد أي شخص مهما كان نفوذه بقرارات تتعلق بالشركة وتؤثر عليها تأثيراً مباشراً، إلا أنه ومع ذلك لا يزال هناك ضعف في مستوي القرارات الادارية في الشركات المساهمة حيث أن أصحاب تلك الشركات يشكلون نفوذاً ومركز قوي في مؤسساتهم مما يؤثر على القرارات الإدارية مما ينعكس على عملية تطبيق قواعد الحوكمة لهذه الشركات.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2012) والذى خلصت الى أن أصحاب الشركات يؤثرون تأثيراً كبيراً في اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الشركة لدرجة عدم تأثير أعضاء مجالس الادارة في تلك القرارات. وقد أتفقت مع دراسة حبوش (2007) التي خلصت الى أن إلتزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادىء الحكومة يؤدي الى تحسين جودة القرارات المالية داخل تلك الشركات.

2. تحليل فقرات مجال " كفاءة النظم الإدارية ".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (20).

جدول (20) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " كفاءة النظم الإدارية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	يتم اصدار تقارير متنوعة عن كفاءة النظم الادارية.	6.67	1.84	66.71	7.04	*0.000	3
.2	تتصف النظم الادارية في الشركة ببساطتها.	6.71	1.82	67.13	7.56	*0.000	1
.3	يوجد هيكل تنظيمي ملائم للنظم الإدارية في الشركة.	6.68	1.86	66.82	7.10	*0.000	2
.4	تحقق النظم الادارية في الشركة الاهداف التنظيمية المحددة.	6.64	1.87	66.36	6.57	*0.000	4

.5	تتسم النظم الادارية في الشركة بالمرونة في حل مشكلات العمل اليومية.	6.56	1.87	65.59	5.78	*0.000	7
.6	يوجد اهتمام ومتابعة من قبل الادارة لجودة النظم الادارية.	6.59	1.81	65.91	6.32	*0.000	6
.7	يوجد تنسيق مستمر بين المستويات الادارية لتحقيق الجودة المطلوبة في انجاز الاعمال.	6.54	1.81	65.40	5.76	*0.000	8
.8	تقدم النظم الإدارية الدعم لقرارات المدراء في الادارة العليا.	6.63	1.83	66.26	6.63	*0.000	5
.9	توفر النظم الادارية البيئة المناسبة لمراحل اتخاذ القرار.	6.52	1.86	65.21	5.42	*0.000	9
	جميع فقرات المجال معاً	6.62	1.68	66.16	7.10	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (20) يمكن إستخلاص ما يلي:

احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تتصف النظم الادارية في الشركة ببساطتها " يساوي 6.71 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 67.13%، قيمة الاختبار 7.56، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

وجاءت الفقرة التاسعة فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " توفر النظم الادارية البيئة المناسبة لمراحل اتخاذ القرار " يساوي 6.52 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.21%، قيمة الاختبار 5.42،

وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.002 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الكلى لفقرات المجال يساوي 6.62، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.16%، قيمة الاختبار 7.10، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "كفاءة النظم الإدارية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يدل على أن تطبيق حوكمة الشركات يعمل على رفع كفاءة النظم الإدارية في الشركات المساهمة العامة ويعزو الباحث ذلك إلى ان مستوى ذلك المجال جيداً إلا انه بحاجة لتطوير وتعزيز من شأنه رفع كفاءة النظم الإدارية حيث أن الحوكمة تسعي دوماً إلى رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حبوش، 2007) والتى أكدت على التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات ساهم في رفع كفاءة النظم الادارية في تلك الشركات.

كما اتفقت مع دراسة أبو حمام (2009) والتى خلصت الى أن أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في الشركات المساهمة في سوق فلسطين المالي.

3. تحليل فقرات مجال " مستوى أداء الشركة " .

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (21).

جدول (21) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " مستوى أداء الشركة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	تقوم الشركة بتحقيق الأهداف المرسومة لها.	7.07	1.82	70.70	11.34	*0.000	3
.2	تعمل الشركة على تحقيق نتائج ايجابية لأعمالها.	7.09	1.73	70.86	12.15	*0.000	1
.3	يوجد تطابق بين الاهداف المرسومة وبين النتائج المحققة.	7.07	1.74	70.72	11.95	*0.000	2
.4	يقوم الموظفون بتأدية الأعمال بالكفاءة والفعالية المطلوبة.	7.00	1.72	70.00	11.27	*0.000	4
.5	يبذل الموظفون الجهد الكافي لإنجاز الاداء في الوقت المحدد.	6.92	1.72	69.20	10.35	*0.000	5
.6	تساهم المعتقدات والافكار السائدة لدى الموظفين في الشركة في تحسين الاداء الاداري.	6.79	1.69	67.91	9.08	*0.000	6
.7	تساهم الأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة في تطوير أداء الشركة.	6.73	1.74	67.30	8.13	*0.000	9
.8	تساهم السياسات والاجراءات المتبعة في انجاز الأعمال بكفاءة وفاعلية.	6.73	1.75	67.35	8.10	*0.000	8
.9	يقوم الموظفون بإستغلال الموارد المتاحة لديهم أثناء ادائهم الاداري.	6.79	1.78	67.89	8.56	*0.000	7

10	تمنح الشركة مكافآت وحوافز للموظف المبدع الذي يقم أفكار ابتكارية تساعد في تنمية وتطوير إجراءات العمل.	5.14	2.63	51.36	-6.34	*0.000	11
11	يوجد في الشركة نظام تقييم للأداء الاداري يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في أعمال الشركة.	6.69	1.94	66.90	6.87	*0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	6.73	1.53	67.29	9.19	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من جدول (21) يمكن استخلاص ما يلي:

– احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تعمل الشركة على تحقيق نتائج ايجابية لأعمالها" يساوي 7.09 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 70.86%، قيمة الاختبار 12.15، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وجاءت الفقرة العاشرة فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة " تمنح الشركة مكافآت وحوافز للموظف المبدع الذي يقم أفكار ابتكارية تساعد في تنمية وتطوير إجراءات العمل" يساوي 5.14 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 51.36%، قيمة الاختبار6.34-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.73، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 67.29%، قيمة الاختبار 9.19، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "مستوى أداء الشركة "دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال

يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويدل ذلك على أن مستوي الأداء داخل الشركات المساهمة العامة يعد جيد الى حد ما، ومع أن تلك النتيجة توضح وجود إلتزام لدى الشركات المساهمة العامة بقواعد ومبادىء حوكمة الشركات إلى حد مقبول، إلا أن هذا الإلتزام لا يزال ضعيفاً مقارنة بدول أخري، وهو بحاجة إلى مزيداً من التطوير، حتى يكون ملموساً في ممارسة الشركات المساهمة العامة لقواعد حوكمة الشركات.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2012) والتى خلصت الى أن الإلتزام بمبادىء الحوكمة ينعكس بشكل كبير على أداء الشركة، كما يتفق مع دراسة الحداد (2008) التى أكدت على أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات يؤدي الى الارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة .

4. تحليل فقرات مجال "رضا المساهمين" .

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (22).

جدول (22) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " رضا المساهمين "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تقوم الشركة بتسهيل وتبسيط الاجراءات للمساهمين.	7.77	1.65	77.75	20.77	*0.000	1
.2	تعمل الشركة على تفرغ موظف لتقديم الخدمة للمساهمين.	7.75	1.63	77.54	20.79	*0.000	3

.3	يتم التحقق من تقديم الشركة خدمات بشكل أفضل للمساهمين.	7.76	1.65	77.59	20.59	*0.000	2
.4	تقوم الشركة بتقديم خدماتها للمساهمين في الوقت المحدد.	7.73	1.65	77.27	20.18	*0.000	4
.5	تتمتع الشركة بدرجة جهوزية عالية للاستجابة لطلبات المساهمين.	7.71	1.57	77.06	21.06	*0.000	6
.6	يتم تأكيد إدارة الشركة على التعامل بلطف مع المساهمين.	7.71	1.57	77.11	21.13	*0.000	5
.7	يمتلك العاملين في الشركة المهارات الكافية التي من خلالها يمكن اقناع المساهمين.	7.64	1.53	76.39	20.66	*0.000	7
.8	يتفهم الموظفون في الشركة احتياجات المساهمين بشكل افضل.	7.56	1.59	75.59	18.91	*0.000	9
.9	تقوم الشركة بالعمل على زيادة كفاءة استغلال الموارد لتقديم خدمة افضل للمساهمين.	7.59	1.53	75.86	20.02	*0.000	8
10	تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالموضوعية عند تقديم الخدمة للمساهمين.	7.52	1.54	75.16	18.99	*0.000	10
11	تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالشفافية عند تقديم الخدمة للمساهمين.	7.49	1.62	74.92	17.77	*0.000	12
12	تتنوع الوسائل التي تستخدمها الشركة لخدمة المساهمين.	7.52	1.58	75.16	18.55	*0.000	10
	جميع فقرات المجال معاً	7.64	1.44	76.45	22.05	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من جدول (22) يمكن استخلاص ما يلي:

– احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تقوم الشركة بتسهيل وتبسيط الاجراءات للمساهمين " يساوي 7.77 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي

77.75%، قيمة الاختبار 20.77 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وجاءت الفقرة الحادية عشر فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر" تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالشفافية عند تقديم الخدمة للمساهمين " يساوي 7.49 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.92%، قيمة الاختبار 17.77 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الكلى يساوي 7.64، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.45%، قيمة الاختبار 22.05 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "رضا المساهمين " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يدل على أن الشركات المساهمة العامة في فلسطين تسعي الى نيل رضا المساهمين فيها ويعزو الباحث ذلك الى حصول هذا المجال على مستوى جيد جداً من الإلتزام مقارنة مع مجالات أخرى الى أن الحفاظ على مصالح وحقوق ورضا المساهمين يعتبر من أهم مبادىء حوكمة الشركات وبالتالي فإن الشركات المساهمة تحاول جاهده الحفاظ على تلك الحقوق من خلال السياسات التى تتبعها لتحقيق التوازن في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصالح.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (الحداد،2008) والتى خلصت الى أن تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين.

واختلفت مع دراسة فوزي (2003) والتى أوضحت أنه على الرغم من تحسن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات فى مصر، إلا أن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعة حيث أن لا يزال هناك ضعف في الحفاظ على حقوق المساهمين في تلك الشركات.

كما اختلفت مع دراسة Etal ,2001 التى خلصت إلى أن هناك ضعف في الاجراءات القانونية لحماية حقوق المساهمين كما خلصت إلى ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بالحوكمة، لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات.

5. تحليل فقرات " مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة ".

أ. تحليل فقرات مجال " مجلس الإدارة ".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (23).

جدول (23) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مجلس الإدارة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	يتم انتخاب أعضاء مجلس الادارة من خلال خبراتهم الادارية التى يتمتعون بها.	7.08	1.70	70.80	12.26	*0.000	6
.2	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.	7.04	1.69	70.38	11.86	*0.000	7
.3	تضع الشركة معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس	7.20	1.62	71.98	14.28	*0.000	1

	إدارات شركات أخرى.						
.4	يضم المجلس ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمؤهل علمي وخبرة في المجالات ذات الصلة بعمل الشركة.	7.17	1.61	71.67	13.99	*0.000	2
.5	أعضاء المجلس ذوي مؤهلات علمية مناسبة.	7.12	1.55	71.21	13.96	*0.000	3
.6	لا يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضاؤه وظيفة تنفيذية بأجر أو دون أجر في الشركة دون الموافقة المسبقة من المجلس.	7.10	1.59	70.99	13.32	*0.000	4
.7	لا يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في الحاق خسارة جسيمة شركة أخرى عمل بها سابقا.	7.00	1.58	69.97	12.16	*0.000	10
.8	يقتضي تنفيذ الوظيفة الرقابية لمجلس الإدارة الفصل بين مسؤوليتي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعدم جمعها في شخص واحد.	7.01	1.56	70.11	12.48	*0.000	9
.9	يسهم الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في تجنب تركز السلطة والصلاحيات.	7.08	1.60	70.83	13.07	*0.000	5
10	يساعد الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في توزيع الأعباء المختلفة للوظيفتين.	7.02	1.56	70.24	12.65	*0.000	8
11	يتم الحجز على أسهم أعضاء المجلس مقابل عضويتهم.	6.89	1.68	68.87	10.22	*0.000	11
12	يتم قبول أسهم أعضاء المجلس كضمانات لأية تسهيلات طيلة مدة عضوية العضو.	6.83	1.70	68.34	9.47	*0.000	12
13	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الاستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى	6.60	1.80	65.98	6.41	*0.000	14
14	جميع أعضاء المجلس من ذوي السيرة الحسنة، ولم يسبق الحكم على أحدهم	6.73	1.85	67.27	7.59	*0.000	13

	بجريمة مخلة بالشرف.						
15	لم يتم إشهار إفلاس أى من أعضاء المجلس ولم يتوقف عن سداد دينه سابقاً.	6.53	1.94	65.28	5.26	*0.000	15
	جميع فقرات المجال معاً	6.97	1.38	69.67	13.58	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من جدول (23) يمكن استخلاص ما يلي:

– احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تضع الشركة معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى " يساوي 7.20 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.98%، قيمة الاختبار 14.28 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– وجاءت الفقرة الخامسة عشر فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر "لم يتم إشهار إفلاس أي من أعضاء المجلس ولم يتوقف عن سداد دينه سابقاًن" يساوي 6.53 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.28%، قيمة الاختبار 5.26 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي الكلى يساوي 6.97، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 6.97%، قيمة الاختبار 69.67 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال" مجلس الإدارة "دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث هذة النتيجة والتى تعد جيده الى حد ما إلى أهمية فعالية مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة لما لها من دور كبير وهام في

الرقابة على الإدارة التنفيذية للشركات. فمزيداً من فعالية مجلس إدارة الشركة والذى يعتبر من الاركان الاساسية في حوكمة الشركات والتي يمكن اعتباره من أهم العوامل التي تؤثر على تطبيق ونجاح حوكمة الشركة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (مطر ونور، 2007) والتى خلصت الى حرص مجالس إدارات المصارف على الالتزام بقواعد ومبادئ حوكمة الشركة خصوصا فيما يتعلق منها بإدارة المخاطر.

كما اتفقت مع دراسة العبيدي (2011) والتى خلصت الى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤثر في وضع الانظمة الكفيلة برقابة الادارة ووضع الهيكل الاداري الذي يحدد واجبات ومسؤوليات مجلس الادارة واللجان التابعة له فحوكمة الشركات اداة جيدة للحكم على حسن إدارة الشركة وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة.

كما تتفق مع دراسة (Frank Yu , 2006) والتى خلصت إلى أن الشركات التي لها حوكمة داخلية قوية ومجلس إدارة فعال تقوم بإدارة الأرباح بشكل أكبر.

ب. تحليل فقرات مجال " الإفصاح والشفافية ".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (24).

جدول (24) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال" الإفصاح والشفافية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
.1	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على	6.91	1.71	69.09	10.28	*0.000	1

	مجلس الإدارة والادارة التنفيذية.						
.2	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	6.80	1.68	68.05	9.25	*0.000	3
.3	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي حددها القانون في الوقت المناسب.	6.84	1.75	68.40	9.30	*0.000	2
.4	تلتزم الشركة بعرض بياناتها المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	6.11	2.68	61.10	0.79	0.215	9
.5	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	6.08	2.63	60.83	0.61	0.271	10
.6	يحافظ مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال.	6.76	1.77	67.59	8.24	*0.000	4
.7	يقدم مجلس الإدارة تسهيلات لصغار الملاك ويقوم بيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة.	6.72	1.68	67.19	8.27	*0.000	6
.8	تقوم الشركة بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة.	6.71	1.68	67.09	8.15	*0.000	8
.9	تقوم الشركة بنشر التقارير المالية السنوية المدققة.	6.72	1.76	67.22	7.91	*0.000	5
10	تقوم الشركة بنشر بيانات مالية مرحلية مدققة.	6.71	1.71	67.11	8.04	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	6.64	1.58	66.38	7.79	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من جدول (24) يمكن استخلاص ما يلي:

- احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة

والادارة التنفيذية " يساوي 6.91 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.09%، قيمة الاختبار 10.28 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- وجاءت الفقرة الخامسة فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته " يساوي 6.08 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.83%، قيمة الاختبار 0.61 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.271 وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.64، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.38%، قيمة الاختبار 7.79 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "الإفصاح والشفافية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويعزو الباحث الى الحصول على نتيجة مقبول في هذا المجال مقارنة مع المجالات الاخرى ذلك إلى القصور في ادراك أهمية الشفافية والافصاح عن المعلومات التى تتصل بعمل الشركة، ووضعها المالى، سيما وأن الشفافية في الشركات تعتبر مؤشراً على نجاح الشركة وسلامة مركزها المالى، إذ أن الشركات التى تحقق نتائج تشغيلية جيدة تهتم بنشر هذه النتائج من خلال وسائل الاعلام، وقنوات الافصاح المختلفة حيث يعتبر دليل نجاح للإدارة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل دراسة (بركة، 2012) التى أكدت على أن الشركات تقوم بتدعيم عنصر النزاهة والشفافية في المعاملات

التي تقوم بها الشركة، وأنها تقوم بتحسين عملية استخدام الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل. ودراسة (أبو حمام، 2009) والتى أكدت على أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

كما اختلفت الدراسة مع دراسة متولي (2006) التى خلصت الى أن معايير وقواعد الشفافية والإفصاح داخل الشركة غير واضحة وغير كافية.

ج. تحليل فقرات مجال " التدقيق ".

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (25).

جدول (25) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال " التدقيق "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	توجد بالشركة دائرة مختصة بتدقيق حسابات الشركة.	6.86	1.75	68.61	9.50	*0.000	1
.2	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.	6.80	1.66	68.05	9.38	*0.000	2
.3	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة.	6.77	1.76	67.70	8.46	*0.000	3
.4	يتم الاستعانة بمدققين خارجيين ذوى سمعة جيدة.	6.09	2.73	60.86	0.61	0.272	4
.5	تعقد لجنة التدقيق في الشركة اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين	6.05	2.70	60.48	0.34	0.365	5

	الداخليين.						
.6	يتابع ويؤكد مجلس الإدارة على دور لجان التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والخارجي.	6.02	2.66	60.19	0.14	0.446	6
.7	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق.	5.93	2.72	59.25	-0.53	0.297	7
.8	تقدم لجنة التدقيق النصح والمشورة لمجلس الإدارة.	5.92	2.71	59.20	-0.57	0.283	8
.9	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية.	5.74	2.83	57.43	-1.76	*0.040	9
	جميع فقرات المجال معاً	6.24	2.10	62.44	2.25	*0.012	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من جدول (25) يمكن استخلاص ما يلي:

- احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأول من بين الفقرات حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " توجد بالشركة دائرة مختصة بتدقيق حسابات الشركة " يساوي 6.86 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.61%، قيمة الاختبار 9.50 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- وجاءت الفقرة التاسعة فى الترتيب الأخير حيث أن المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية " يساوي 5.74 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 57.43%، قيمة الاختبار 1.76- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.040 وهذا يعني أن هناك موافقة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 6.24، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 62.44%، قيمة الاختبار 2.25 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.012 لذلك يعتبر مجال "التدقيق" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا يدل على قناعة الشركات المساهمة العامة بأهمية التدقيق في عمل الشركات، ويعزو الباحث هذه النتيجة والتى تعتبر مقبول ذلك الى القصور في اهمية ودور التدقيق الداخلي والذى يعتبرمن أهم الوظائف الرئيسية في الشركات والذي يسهم بشكل فاعل في تعزيز حوكمة الشركات تحديداً من خلال وجود لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تشرف بشكل مباشر على دائرة التدقيق الداخلي لضمان تنفيذ سياسات وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يخص بيئة الرقابة الداخلية، وبالتالى يعتبر التدقيق احد المبادئ الرئيسية في حوكمة الشركات.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة الدوغجي (2009) والتى خلصت إلى أهمية وجود لجنة للتدقيق لتقديم خدماتها، فضلا عن تقييم أدوات الرقابة أن يقوموا بتقييم المخاطر وتقديم الاستشارات والخدمات الخاصة بحوكمة الشركات واستقلالية المجلس الإشرافي.

وإتفقت مع دراسة العانى والعزاوي (2005) والتى توصلت إلى التأثير الواضح للتدقيق الداخلي في قيمة الشركة ودفعها الى الزيادة، وكذلك التقدم الحاصل في التدقيق الداخلي ووظائفه لكن بالرغم من هذا التطور لم يصل الى المدى الذى يلبي فيه متطلبات حوكمة الشركات.

6. ترتيب محاور الاستبانة(المتغيرات التابعة):

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (26).

جدول (26) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع محاور المتغيرات التابعة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
مستوى القرارات الإدارية.	6.48	1.99	64.75	4.61	*0.000	4
كفاءة النظم الإدارية.	6.62	1.68	66.16	7.10	*0.000	3
مستوى أداء الشركة.	6.73	1.53	67.29	9.19	*0.000	2
رضا المساهمين.	7.64	1.44	76.45	22.05	*0.000	1
بشكل عام	6.87	1.69	68.68	10.70	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

جدول (26) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان يساوي 6.87 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.68%، قيمة الاختبار 10.70 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

7. ترتيب جميع محاور الاستبانة(المتغيرات المستقلة):

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 6 أم لا. النتائج موضحة في جدول (27).

جدول (27) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع محاور مستوي الالتزام بمبادىء الحوكمة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
مجلس الإدارة.	6.97	1.38	69.67	13.58	*0.000	1
الإفصاح والشفافية.	6.64	1.58	66.38	7.79	*0.000	2
التدقيق.	6.24	2.10	62.44	2.25	*0.012	3
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة بشكل عام	6.68	1.41	66.79	9.28	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

جدول (27) تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان يساوي 6.68 (الدرجة الكلية من 10) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.79%، قيمة الاختبار 9.28 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة.

وهذا يدل على أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للشركات المساهمة العامة ومدى إلتزام تلك الشركات بقواعد ومبادىء حوكمة الشركات، وهذا يرجع الى مدى التطور الذى تسعي الشركات المساهمة العامة أن تحققه وبالتالي فهى تسعي الى تطبيق قواعد الحوكمة من أجل تحقيق هذا التطور.

اختبار فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى القرارات الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

جدول (28): معامل الارتباط بين مستوى القرارات الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى القرارات الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.	.473	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يبين جدول (28) أن معامل الارتباط يساوي 473.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى القرارات الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

وهذا يدل على العلاقة الطردية بين مستوي القرارات الادارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات، مما يعني أنه كلما زاد إلتزام الشركات المساهمة بقواعد ومبادئ حوكمة الشركة زاد مستوي تحسين جودة القرارات الادارية داخل تلك الشركات، فالحوكمة تعني عدم تحكم شخصية معينة بإتخاذ القرارات داخل الشركة وبالتالي فإن أى قرار يصدر يجب أن يكون هناك اجماعاً عليه، وبالتالي لن يصدر أى قرارات غير مناسبة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حبوش (2007) التي خلصت الى ان إلتزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين مبادىء الحكومة يؤدي الى تحسين جودة القرارات المالية داخل تلك الشركات.

2. الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة النظم الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

جدول (29): معامل الارتباط بين كفاءة النظم الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة النظم الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.	.515	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يبين جدول (29) أن معامل الارتباط يساوي 515.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة النظم الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

وهذا يدل على العلاقة الطردية بين كفاءة النظم الادارية وبين الإلتزام بمبادىء وقواعد حوكمة الشركات، مما يؤكد على الدور الذى تؤديه حوكمة الشركات في تطوير كفاءة النظم الادارية داخل الشركات المساهمة العامة.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حبوش، 2007) والتى أكدت على أن التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بالمبادئ المتعارف عليها لحوكمة الشركات ساهم في رفع كفاءة النظم الادارية في تلك الشركات.

كما تتفق مع دراسة أبو حمام (2009) والتى خلصت الى أن الالتزام تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في الشركات المساهمة في سوق فلسطين المالي.

3. الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الشركة وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

جدول (30): معامل الارتباط بين مستوى أداء الشركة وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الشركة وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.	.629	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يبين جدول (30) أن معامل الارتباط يساوي 629.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الشركة وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

وهذا يدل على العلاقة الطردية المباشرة بين تطبيق قواعد ومبادىء حوكمة الشركات وبين مستوي أداء الشركات المساهمة العامة ، فتطبيق الشركات لحوكمة الشركات وإلتزامها بمبادئها وقواعدها يؤدي الى ارتفاع مستوي الأداء داخل تلك الشركات.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة معهد الحوكمة الفلسطيني (2012) والتى خلصت الى أن الإلتزام بمبادىء الحوكمة ينعكس بشكل كبير على أداء الشركة، كما يتفق مع دراسة الحداد (2008) التى أكدت على أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات يؤدي الى الارتقاء بأداء مجالس الإدارة والمديرين وحقوق المساهمين داخل الشركة.

4. الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المساهمين وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

جدول (31): معامل الارتباط بين رضا المساهمين وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات

الفرضية	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(.Sig)
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المساهمين وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.	.589	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

يبين جدول (31) أن معامل الارتباط يساوي 589.، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المساهمين وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

وهذا يدل على العلاقة المباشرة الموجبه بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات وبين رضا المساهمين ، حيث كلما اهتمت الشركات المساهمة العامة بتطبيق قواعد ومبادىء حوكمة الشركات كلما زاد رضا المساهمين على أداء الشركات.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة فوزي (2003) والتى أوضحت أنه على الرغم من تحسن الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات فى مصر، إلا أن الممارسات العملية للشركات مازالت إلى حد كبير بعيدة عن التطبيق السليم للمبادئ الموضوعة حيث أن لا يزال هناك ضعف في الحفاظ على حقوق المساهمين في تلك الشركات.

5. الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى للمتغيرات الشخصية التالية (النوع- العمر- المؤهل العلمي – سنوات الخدمة- المسمى الوظيفي – التخصص).

تم استخدام اختبار " T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

أ. **توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى إلى النوع.**

جدول (32): نتائج اختبار" T – لعينتين مستقلتين " – النوع

المجال	المتوسطات		قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	ذكر	أنثى		
مستوى القرارات الإدارية.	6.47	6.50	-0.150	0.880
كفاءة النظم الإدارية.	6.63	6.58	0.272	0.786
مستوى أداء الشركة.	6.74	6.71	0.171	0.864
رضا المساهمين.	7.66	7.61	0.323	0.747
مجلس الإدارة.	6.97	6.96	0.072	0.943
الإفصاح والشفافية.	6.70	6.49	1.132	0.258
التدقيق.	6.29	6.14	0.614	0.540
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	6.71	6.60	0.643	0.521
جميع المجالات معا	6.83	6.77	0.421	0.674

من النتائج الموضحة في جدول (32) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T – لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع المجالات، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى النوع.

ويعزو الباحث ذلك، الى أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث، لذلك كان هناك اتفاق بين كلا النوعين من أفراد العينة حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة.

ب. توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى إلى العمر.

جدول (33): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – العمر

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 25 عام	25- أقل من35 عام	35 عام فأكثر		
مستوى القرارات الإدارية.	6.29	6.63	6.94	2.709	0.068
كفاءة النظم الإدارية.	6.43	6.76	7.09	3.975	*0.020
مستوى أداء الشركة.	6.58	6.84	7.14	3.361	*0.036
رضا المساهمين.	7.61	7.67	7.76	0.241	0.786
مجلس الإدارة.	6.92	6.93	7.20	0.955	0.386
الإفصاح والشفافية.	6.51	6.72	7.03	2.621	0.074
التدقيق.	6.04	6.29	7.01	4.874	*0.008
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	6.57	6.70	7.10	3.215	*0.041
جميع المجالات معا	6.69	6.88	7.19	3.452	*0.033

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (33) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالات " مستوى القرارات الإدارية، رضا المساهمين، مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية" وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى العمر. أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى العمر وذلك لصالح الذين أعمارهم 35 عام فأكثر.

ويعزو الباحث ذلك الى تقارب أعمار عينة الدراسة فكما أظهرت الدراسة سابقاً أن معظم أفراد الدراسة أعمارهم أقل من 35عام، كما يمكن أن تكون الفروق لصالح تلك الفئة نتيجة ما تيتمتعون به من خبرة أكثر من غيرهم.

ج. **توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى إلى المؤهل العلمي.**

جدول (34): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المؤهل العلمي

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	دبلوم فأقل	بكالوريوس	دراسات عليا		
مستوى القرارات الإدارية.	6.13	6.50	7.11	4.225	*0.015
كفاءة النظم الإدارية.	6.17	6.70	7.21	7.296	*0.001
مستوى أداء الشركة.	6.40	6.81	7.06	3.908	*0.021
رضا المساهمين.	7.32	7.77	7.79	3.925	*0.021
مجلس الإدارة.	6.75	7.04	7.10	1.883	0.154

الإفصاح والشفافية.	6.31	6.81	6.56	3.678	*0.026
التدقيق.	5.89	6.44	6.12	2.567	0.078
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	6.39	6.82	6.68	3.197	*0.042
جميع المجالات معا	6.49	6.92	7.03	4.839	*0.008

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (34) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين " مجلس الإدارة، التدقيق " وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى المؤهل العلمي.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معاً تعزى إلى التدقيق وذلك لصالح الذين مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

ويعزو الباحث ذلك الى قدرة أصحاب المؤهلات العلمية العليا أكثر من غيرهم على تقييم الامور ولأنهم أكثر خبرة من غيرهم في مجال الحوكمة.

د. توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى إلى سنوات الخدمة.

جدول (35): نتائج اختبار " التباين الأحادي" –سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 5 سنوات	5 إلى أقل من 10 سنوات	10سنوات فأكثر		
مستوى القرارات الإدارية.	6.32	7.01	7.40	5.254	*0.006

كفاءة النظم الإدارية.	6.49	7.04	7.36	4.827	*0.009
مستوى أداء الشركة.	6.61	7.09	7.53	5.681	*0.004
رضا المساهمين.	7.64	7.55	7.90	0.477	0.621
مجلس الإدارة.	6.91	6.88	7.85	5.455	*0.005
الإفصاح والشفافية.	6.49	6.81	8.20	14.283	*0.000
التدقيق.	6.04	6.60	8.14	12.709	*0.000
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	6.56	6.78	8.03	13.081	*0.000
جميع المجالات معا	6.71	7.01	7.77	8.475	*0.000

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (35) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لمجال "رضا المساهمين" وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى سنوات الخبرة.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى سنوات الخبرة وذلك لصالح الذين سنوات خبرتهم 10 سنوات فأكثر.

ويعزو الباحث عدم اتفاق أراء المبحوثين على إختلاف سنوات خبرتهم إلى أن الكثير من الموظفين من الشباب الذين تم تعيينهم حديثاً في الشركات وبالتالي ليست لديهم الخبرة الكافية في مجال تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة .

هـ. توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول (36): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – المسمى الوظيفي

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	مدير	محاسب	إداري	أخرى		
مستوى القرارات الإدارية.	6.65	6.29	6.61	7.40	1.741	0.158
كفاءة النظم الإدارية.	6.77	6.53	6.62	7.12	0.757	0.519
مستوى أداء الشركة.	6.70	6.67	6.79	7.39	0.885	0.449
رضا المساهمين.	7.56	7.74	7.53	7.48	0.598	0.617
مجلس الإدارة.	7.00	6.95	6.86	7.78	1.607	0.187
الإفصاح والشفافية.	6.62	6.61	6.62	7.34	0.815	0.486
التدقيق.	6.22	6.06	6.45	7.90	3.345	*0.019
مستوى الالتزام بمبادئ	6.68	6.62	6.68	7.68	2.157	0.093
جميع المجالات معا	6.83	6.76	6.82	7.50	1.259	0.288

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من النتائج الموضحة في جدول (36) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لمجال " التدقيق " وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى المسمى الوظيفي وذلك لصالح الذين يحملون مسميات وظيفية أخرى.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى المسمى الوظيفي.

ويعزو الباحث عدم إختلاف أراء المبحوثين رغم إختلاف مسمياتهم الوظيفية الى أن جميع الموظفين قد اطلعوا على مدى إلتزام الشركات التى يعملون بها بمبادىء وقواعد الحوكمة، الأمر الذى نال اتفاق جميع افراد العينة في الشركات المساهمة الذين شملتهم عينة الدراسة بمختلف مسمياتهم الوظيفية حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة.

و. توجد فروق ذات دلاله إحصائية في استجابة المبحوثين حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة يعزى إلى التخصص.

جدول (37): نتائج اختبار " التباين الأحادي " – التخصص

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	إدارة	محاسبة	اقتصاد	أخرى		
مستوى القرارات الإدارية.	6.68	6.57	6.28	6.71	0.886	0.448
كفاءة النظم الإدارية.	6.69	6.75	6.47	6.67	0.744	0.526
مستوى أداء الشركة.	6.79	6.95	6.50	7.38	2.523	0.057
رضا المساهمين.	7.48	7.67	7.71	7.44	0.535	0.659
مجلس الإدارة.	6.86	7.04	6.93	7.99	1.447	0.229
الإفصاح والشفافية.	6.75	6.95	6.32	6.99	4.178	*0.006
التدقيق.	6.54	6.65	5.71	7.52	6.601	*0.000
مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة.	6.74	6.91	6.42	7.55	3.767	*0.011
جميع المجالات معا	6.86	6.98	6.63	7.25	2.030	0.109

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (37) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α للمجالات" الإفصاح والشفافية، التدقيق، مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة" وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة

إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى التخصص وذلك لصالح الذين يحملون تخصصات أخرى.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى التخصص.

ويعزو الباحث ذلك إلى اتفاق جميع المبحوثين رغم إختلاف تخصصاتهم على التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة، حيث تسعي الشركات المساهمة الى تطوير التزامها بقواعد ومبادىء حوكمة الشركات مما جعل عدم وجود إختلاف في آراء المبحوثين رغم إختلاف التخصص حول مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- ☒ المقدمة
- ☒ نتائج الدراسة
- ☒ توصيات الدراسة
- ☒ دراسات مستقبلية مقترحة

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة، كما يتطرق إلى أهم التوصيات المقترحة في ضوء النتائج والتى قد تسهم في تحسين مدى إلتزام الشركات المساهمة بقواعد ومبادىء حوكمة الشركة.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

6. على مستوي المحور الاول، مستوي القرارات الإدارية:

تبين أن الشركات المساهمة العامة في فلسطين:

أ. تلتزم بالإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الادارية بشكل عام.

ب. أن القرارات الادارية في الشركات المساهمة العامة تساهم في مجموعها في تحقيق رسالة الشركة.

ت. أن القرارات الادارية في الشركات المساهمة العامة تنسجم مع السياسة العامة للشركة. إلا أنه ومع ذلك لا يزال هناك ضعف في مستوي القرارات الادارية في الشركات المساهمة حيث أن معظم الشركات المساهمة العامة في فلسطين هي بالأساس شركات عائلية لذا أصحاب(ملاك) تلك الشركات يشكلون نفوذاً ومركزاً قوياً في شركاتهم مما يؤثر على مستوى القرارات الإدارية كما ينعكس على عملية الاستجابة الايجابية لتطبيق قواعد الحوكمة لهذه الشركات وعليه أصبح من الضرورة بمكان الفصل بين الملكية والادراة، حيث أن الشركات تتطور وتنمو بشكل كبير عند الفصل الذي يحدث بين الملكية والإدارة فحملة الأسهم يملكون الشركة والمدراء(الادارة العليا– والادارة

التنفيذية) يمارسون الرقابة عليها وسير أعمالها وتنفيذ إستراتيجياتها، كما يؤثر الفصل على الرقابة الفعّالة لأداء العاملين والجودة الشاملة في الشركات.

7. **على مستوي المحور الثاني، كفاءة النظم الإدارية:**

تبين أن النظم الإدارية في الشركات المساهمة:

أ. تعمل على توفير البيئة المناسبة لمراحل اتخاذ القرار وتقديم الدعم لقرارات المدراء في الادارة العليا.

ب. تبين أن النظم الادارية في الشركات المساهمة تحقق الاهداف التنظيمية المحددة لها.

ت. يوجد هيكل تنظيمي ملائم للنظم الإدارية في الشركات المساهمة، كما تتصف النظم الادارية في الشركات المساهمة ببساطتها.

إلا ان هذه النظم بحاجة الى مزيداً من التطوير والتحسين لتتلائم مع النظم الادارية الحديثة التى تعتبر أحد أهم دعائم نجاح حوكمة الشركات في العصر الحديث ، كما أن هذه الشركات بحاجة الى تطبيق مفاهيم الحوكمة بشكل أوسع وأشمل. ويعزو الباحث ذلك إلى عدم إنتشار ثقافة الحوكمة في الشركات المساهمة في فلسطين والتى تهدف الى تحقيق جودة عالية في أداء الشركات وتعمل على تحسين كفاءة الاعمال من خلال الأنظمة الكفيلة بجذب الاستثمارات سواء الاجنبية او المحلية كماتساعد على الحد من هروب رؤوس الاموال ومكافحة الفساد بكافة أنواعة وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك الشركات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل منظومة الشركة الواحده. إن وجود إطار فعّال(نظام) لحماية حقوق أصحاب المصالح، وتسهيل ممارستهم لتلك الحقوق يؤثر على تحسين الصورة الايجابية للشركة فى المجتمع المالى.

8. **على مستوي المحور الثالث، تحسين أداء الشركة:**

تبين أن الشركات المساهمة:

أ. تقوم بتحقيق الأهداف المرسومة لها.

ب. كما تبين أنها تعمل على تحقيق نتائج ايجابية لأعمالها.

ت. يوجد داخل الشركات المساهمة تطابق بين الاهداف المرسومة وبين النتائج المحققة.

ث. أن الموظفون في الشركات المساهمة يقومون بتأدية الأعمال بالكفاءة والفعالية المطلوبة، كما هو معروف ترتبط الحوكمة ارتباطاً إيجابياً بأداء الشركات ورغم وجود إلتزام لدى الشركات المساهمة العامة بقواعد ومبادىء حوكمة الشركات إلى حد مقبول، إلا أن هذا الإلتزام لا يزال ضعيفاً مقارنة بشركات مساهمة بدول أخري، وهو بحاجة إلى مزيداً من الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيقها بفعالية ومسؤولية على الشركات المساهمة، والذي يؤثر إيجاباًعلى قرار المستثمرين، ومن أسمى أهداف الحوكمة إيجاد استراتيجية تحقق من خلالها الشركة أهدافها،مثلاً يتم تخصيص جائزة سنوية تمنح من الادارة العليا للشركة للموظف المبدع الذى يقدم أفكار تساعد في تنمية وتطوير مستوى أداء الشركة . إن تطبيق مبادئ الحوكمة فيما يخص المعاملة المتساوية لكافة الموظفين في الشركه، يؤثرعلى تحسين جودة ومستوى أداء الشركة.

9. **على مستوي المحور الرابع، رضا المساهمين:**

تبين أن الشركات المساهمة:

أ. تقوم بتسهيل وتبسيط الاجراءات للمساهمين(المستثمريين)،.

ب. تعمل على تفرغ موظف لتقديم الخدمة للمساهمين.

ت. تبين أن الشركات المساهمة تتحقق من تقديم خدماتها بشكل أفضل للمساهمين.

ث. تقوم الشركات بتقديم خدماتها للمساهمين في الوقت المحدد وبشفافية وموضوعية عند تلقى الخدمة.

ج. إن الشركات المساهمة تتمتع بدرجة جهوزية عالية للاستجابة لطلبات المساهمين.

ح. يمتلك العاملين في تلك الشركات المهارات الكافية التي من خلالها يمكن اقناع المساهمين. ويعزو الباحث ان تطبيق حوكمة الشركات بشكل صحيح هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين وذلك الى إيمان الادارة العليا للشركات بأن من أهم مبادىء حوكمة الشركات الفضلى الحفاظ على مصالح وحقوق المساهمين (المستثمريين) وبالتالي فإن الشركات المساهمة تحاول جاهدة الحفاظ على تلك الحقوق من خلال السياسات التى تتبعها لتحقيق التوازن في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذات المصالح.

10. على مستوي المحور الخامس، مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة:

نعني بحوكمة الشركات مجموعة النظم والمعايير التي تحدد من خلالها حقوق ومسئوليات مختلف الأطراف كمجلس الادارة والإدارة التنفيذيه والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة ، والهدف من ذلك خلق علاقة إيجابية بين المجلس والادارة التنفيذية والملاك وجميع ذوي العلاقة والتحقق من مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركات المساهمه في دور مجلس الادارة ومستوى الالتزام بمعايير الافصاح والشفافية والتدقيق الداخلي والخارجي .

أ.تبين أن الشركات المساهمة توجد بها معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى، كما تبين أن مجلس الإدارة في

الشركات المساهمة يضم ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمؤهل علمي وخبرة في المجالات ذات الصلة بعمل الشركة، كذلك يتم الإفصاح في الشركات المساهمة عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح، ويعزو الباحث ذلك لضرورة تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات من ملاك ومجالس إدارة في أهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لمبادئ الحوكمة ومنها الدور الرقابي لمجالس الادارة وذلك بالرقابة على الإدارة التنفيذية للشركات لذا يقتضى تنفيذ الوظيفة الرقابية الأهم لمجلس الادارة وهى لا تحقق الا بالفصل بين مسؤوليتى مجلس الادارة والادارة التنفيذية وعدم جمعهما في شخص واحد ، فتلك الوظيفة منقوصة ومستشرية في معظم مجالس الادارة للشركات المساهمة في فلسطين، فمجلس إدارة الشركة يعتبر من الأركان الاساسية في تجسيد حوكمة الشركات الفضلى والادارة الرشيدة والتي يمكن أعتباره من أهم العوامل التي تؤثرإيجاباً أو سلباً على تطبيق الحوكمة في الشركة.

ب. تبين أن الشركات المساهمة في فلسطين تقوم بالإفصاح عن جميع المعلومات التي حددها القانون في الوقت المناسب، كما أن مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة والادارة التنفيذية. ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية الشفافية والافصاح عن المعلومات التى تتصل بعمل الشركة، ووضعها المالى، فهناك ضرورة للعمل على زيادة الإفصاح والشفافية في الشركات الفلسطينية سيما وأن الشفافية في الشركات تعتبر مؤشراً على نجاح الشركة وسلامة مركزها المالى، كما أن حوكمة الشركات السليمه هى في شكل الافصاح عن المعلومات المالية حيث تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للشركات . إذ أن مصداقية الشركات لدى أطراف العلاقة تحقق نتائج تشغيلية جيدة تهتم بنشر هذه النتائج من خلال وسائل

الاعلام، وقنوات الافصاح المختلفة وعامل جذب للمستثمريين حيث يعتبر ذلك دليل على نجاح إدارة الشركة.

ج. كما تبين أنه توجد في الشركات المساهمة دائرة مختصة بتدقيق حسابات تلك الشركات، كما تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة، كذلك يتمتع رئيس دائرة التدقيق وموظفيها في الشركات المساهمة بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة،إن وجود المدققين الداخليين المستقلين والمؤهلين الذين يؤدون عملهم بما تقتضيه العناية والأصول الأخلاقية للمهنة في عملية المراجعة والتدقيق وتعرضهم للمساءلة أمام الادارة وأصحاب المصالح يؤدي إلى جذب رؤوس الاموال وتحسين الحالة الاستثمارية للشركة إلا أن مجالس إدارة الشركات لا يزال اهتمامها ضعيفاً في أهمية التدقيق الداخلي وأثرها على مصداقية الشركات لدى أصحاب المصالح ويعزو الباحث ذلك الى إعتبار التدقيق الداخلي من أهم الوظائف الرئيسية في الشركات والذي يسهم بشكل فاعل في تعزيز حوكمة الشركات تحديداً من خلال وجود لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تشرف بشكل مباشر على دائرة التدقيق الداخلي لضمان تنفيذ سياسات وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يخص بيئة الرقابة الداخلية، وبالتالى يعتبر التدقيق أحد المبادئ الرئيسية في تطبيق حوكمة الشركات.

11. على مستوي الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات التابعة:

أ. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى القرارات الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

ب. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة النظم الإدارية وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

ت. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى أداء الشركة وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

ث. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رضا المساهمين وبين الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

12. على مستوي الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية:

أ. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة تعزى إلى النوع.

ب. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة تعزى إلى العمر.

ت. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة تعزى إلى المؤهل العلمي.

ث. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة تعزى إلى سنوات الخبرة.

ج. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي وذلك لصالح الذين يحملون مسميات وظيفية أخرى.

ح. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مجالات الدراسة تعزى إلى التخصص وذلك لصالح الذين يحملون تخصصات أخرى.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقترح الباحث مجموعة من التوصيات التي تزيد من تطبيق الشركات المساهمة لمبادىء حوكمة الشركات الفضلى، ولقد تم التوصل إلى هذه التوصيات بعد القيام بتحليل الإستبانة الخاصة بهذه الدراسة، وبمقارنة النتائج الخاصة بالدراسة مع غيرها من الدراسات المختلفة، حيث يوصي الباحث بالتالي:

1. إستحداث أقسام متخصصة داخل الشركات المساهمة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة الفضلى.
2. ينبغي الإلتزام التام بتطبيق متطلبات الحوكمة من قبل إدارات الشركات وبدرجة عالية وفى كافة المجالات، وذلك من خلال تفعيل الرقابة من قبل هيئة الأوراق المالية، ومراقب الشركات وإدارة السوق المالي.
3. التأكيد على أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، وذلك لزيادة فاعلية اداء المجلس بكافة القضايا المناطة به، بما يحقق نفعاً لجميع أصحاب المصالحة والشركة.
4. ضرورة تطوير التشريعات والقوانين الفلسطينية ذات العلاقة بحوكمة الشركات، وكذلك العمل على مراجعة مدونة حوكمة الشركات، وذلك بهدف سد الثغرات الموجودة وزيادة الانسجام فيما بينها.
5. إن دور حوكمة الشركات لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها، ولكن يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق الا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور والهيئات العلمية من خلال البحوث والدراسات والنشرات الدورية.
6. العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكم بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.
7. العمل على منح صلاحيات ودور أكبر لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة والشركة مما يزيد في ثقة المساهمين (المستثمرين) بأداء الشركة ويحفز على المزيد من فرص الاستثمار.

8. إتخاذ إجراءات عملية بهدف تحديث السياسات المالية والمحاسبية في الشركات، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للشركات والعمل على رفع جودة التقارير المالية التي يعدها مدققو الحسابات القانونيين.
9. الاهتمام الأكاديمي بموضوع حوكمة الشركات وإلحاق موضوع حوكمة الشركات بالمناهج التدريسية بالكليات والجامعات.
10. العمل على إدراج مدى تطبيق الحوكمة في التقارير السنوية للشركات والالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(OECD) .
11. ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة لمجالس الادارة والادارات التنفيذية في الشركات المساهمة وتأهيلهم بشكل جيد حول حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها والتعرف على آليات تطبيقها والمزايا التي تعود على الشركات جراء تطبيقها،وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الشركات.
12. تفعيل ونشر ثقافة الإدراج في بورصة فلسطين، وتشجيع الشركات العائلية على الإدراج، والتي تشكل أكثر من 99 % من الشركات الفلسطينية.
13. العمل على نشر الالتزام العملي بضرورة تقييم الأداء كجزء أصيل من مبادئ الحوكمة على جميع المستويات في الشركات، بما فيها مجالس الإدارة وكبار الموظفين التنفيذيين، بحيث يصبح ذلك شكلاً أساسياً من أشكال ممارسة الحوكمة.
14. العمل على إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة من حيث المنهجية، وان يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخري لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة.

دراسات مستقبلية مقترحة:

يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول:

1. دور الحوكمة في محاربة الفساد الإداري في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
2. أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المساهمة العامة: دراسة ميدانية في قطاع غزة.
3. تأثير تطبيق الحوكمة على جودة القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

جدول (38): يوضح النتائج والتوصيات وفترة التنفيذ

	النتائج	التوصيات	جهات الاختصاص	المدى الزمني للتنفيذ
	هناك ضعف في مستوي القرارات الادارية في الشركات المساهمة فأصحاب(ملاك) تلك الشركات يشكلون نفوذاً ومركزاً قوياً في شركاتهم مما يؤثر على مستوى القرارات الإدارية كما ينعكس على عملية الاستجابة الايجابية لتطبيق قواعد الحوكمة لهذه الشركات.	ضرورة الفصل بين الملكية والإدارة، حيث أن الشركات تتطور وتنمو بشكل كبير عند الفصل الذي يحدث بين الملكية والإدارة	إدارة الشركة	1 – 3 أشهر
	النظم الادارية فى الشركات المساهمة بحاجة الى مزيداً من التطوير والتحسين لتتلائم مع النظم الادارية الحديثة التى تعتبر أحد أهم دعائم نجاح حوكمة الشركات في العصر الحديث ، كما أن هذه الشركات بحاجة الى تطبيق مفاهيم الحوكمة بشكل أوسع وأشمل.	– العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكم بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي. – العمل على منح صلاحيات ودور أكبر لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة والشركة مما يزيد في ثقة المساهمين (المستثمرين) بأداء الشركة ويحفز على المزيد من فرص الاستثمار.	مسؤولية مشتركة ما بين أصحاب العلاقة في الحكومة، وسوق فلسطين للأوراق المالية وإدارة الشركات	خلال 1–12 شهر
	إلتزام الشركات المساهمة بتحسين أداء الشركة لا يزال ضعيفاً مقارنة بشركات مساهمة بدول أخري، وهو بحاجة إلى مزيداً من الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيقها بفعالية	– ينبغي الإلتزام التام بتطبيق متطلبات الحوكمة من قبل إدارات الشركات وبدرجة عالية وفى كافة المجالات، وذلك من خلال تفعيل الرقابة من قبل هيئة الأوراق المالية، ومراقب الشركات وإدارة السوق	الشركات المساهمة– إدارة سوق فلسطين	1–12 شهر

	ومسؤولية على الشركات المساهمة	المالي. – ضرورة تطوير التشريعات والقوانين الفلسطينية ذات العلاقة بحوكمة الشركات، وكذلك العمل على مراجعة مدونة حوكمة الشركات، وذلك بهدف سد الثغرات الموجودة وزيادة الانسجام فيما بينها.	للاوراق المالية– الحكومة	
	تبين أن الشركات المساهمة توجد بها معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى، كما تبين أن مجلس الإدارة في الشركات المساهمة يضم ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمؤهل علمي وخبرة في المجالات ذات الصلة بعمل الشركة، كذلك يتم الإفصاح في الشركات المساهمة عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح	– التأكيد على أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، وذلك لزيادة فاعلية اداء المجلس بكافة القضايا المناطة به، بما يحقق نفعاً لجميع أصحاب المصالحة والشركة. – العمل على منح صلاحيات ودور أكبر لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة والشركة مما يزيد في ثقة المساهمين (المستثمرين) بأداء الشركة ويحفز على المزيد من فرص الاستثمار.	مجلس إدارة الشركات المساهمة	خلال شهرين
	الشركات المساهمة في فلسطين تقوم بالإفصاح عن جميع المعلومات التي حددها القانون في الوقت المناسب، كما أن مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة والادارة التنفيذية.	– إتخاذ إجراءات عملية بهدف تحديث السياسات المالية والمحاسبية في الشركات، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للشركات والعمل على رفع جودة التقارير المالية التي يعدها مدققو الحسابات القانونيين. – العمل على إدراج مدى تطبيق الحوكمة في التقارير السنوية للشركات والالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية لمنظمة التعاون	إدارة الشركات المساهمة	خلال ثلاثة شهور

		الاقتصادى والتنمية(OECD) .		
	توجد في الشركات المساهمة دائرة مختصة بتدقيق حسابات تلك الشركات، كما تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة كذلك يتمتع رئيس دائرة التدقيق وموظفيها في الشركات المساهمة بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة	– إتخاذ إجراءات عملية بهدف تحديث السياسات المالية والمحاسبية في الشركات، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية للشركات والعمل على رفع جودة التقارير المالية التي يعدها مدققو الحسابات القانونيين. – العمل على إدراج مدى تطبيق الحوكمة في التقارير السنوية للشركات والالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(OECD) .		

المراجع

- ☒ المراجع العربية
- ☒ المراجع الاجنبية
- ☒ المواقع الإلكترونية

المراجع

المراجع العربية:

1. القرآن الكريم

2. الكتب:

- أبو موسي، طارق (2008)، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة فى المصارف)، الدار الجامعية، مصر.
- الجرجاوي، زياد (2010)، القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، ط2، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
- جودة، احمد (2008)، نظرية المحاسبة ، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان.
- الحمداني، موفق (2006)، مناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.
- سليمان، محمد مصطفى (2006)، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبد العال، طارق (2007)، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام و خاص و مصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001)، البحث العلمي– مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.
- مطر، محمد (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- المطيري، خالد (2003)، دراسات فى المشاكل المحاسبية المعاصرة ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

3. الرسائل العلمية:

- أبو حمام، ماجد (2003)، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- بركة، كامل (2014)، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حبوش، محمد (2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- السلفيتي، عبد الرحمن عقلة علي (2004)، تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- الشعلان، صالح (2008)، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم. السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية.
- العزايزة، ممدوح (2009)، مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- المزيني، عماد الدين محمد (2002)، "سوق فلسطين للأوراق المالية واقعها وآفاقها"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

- نجم، سماح (2014)، حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث) دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- نسمان، ابراهيم (2009)، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

4. المجلات العلمية والدوريات:

- أبو العزم، على (2006)، اثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالي فى التقارير المالية دراسة ميدانية على شركات القطاع العام، المجلة العلمية للدراسة والتمويل، المجلد 1، العدد الأول، القاهرة.
- بن درويش، عدنان بن حيدر (2007)، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية.
- بوعظم، كمال، وعبد السلام، زايدي (2009) حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات، مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولي، الملتقي الدولى حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات ، جامعة باجى مختار، عنابة، الجزائر، 18-2009/11/19
- جبر، شذى (2012)، قياس مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثره في الوصول للقيمة الحقيقية للسهم، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، المجلد الأول، العدد 30، كلية الرافدين الجامعة ، العراق.
- الجيعان، خالد، و زعيتر، فاروق (2005)، سوق فلسطين للأوراق المالية الواقع والتطلعات نحو تمويل أفضل، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الحداد، مناور (2008)، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (15-16 تشرين الأول 2008)، جامعة دمشق، سوريا.
- حسين، سندس سعدي (2006)، أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي (بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
- خليل، محمد أحمد ابراهيم (2005) دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلة نصف سنوية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005.
- الدوغجي، علي حسين (2009)، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد7، قسم المحاسبة، جامعة بغداد، العراق.
- ريحاوي، مها محمود رمزي (2008) الشركات المساهمة مابين الحوكمة والقوانين والتعليمات: حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، المجلد 24، دمشق.
- سامي، مجدي محمد (2009)، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، المجلد 46، يناير.
- العاني، صفاء أحمد ، و العزاوي، محمد عبدالله (2005)، التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة، كلية الادارة و الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

- العبيدي، خلود (2011)، دور حوكمة الشركات في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق.
- فوزي، سميحة وآخرون (2003)، تقييم مبادئ حوكمة الشركات فى جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- متولي، طلعت عبد العظيم (2006)، دراسة تحليلية للملامح المحاسبية لفجوة حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد 1، العدد1.
- محمد، خولة (2012)، دور حوكمة الشركات في إرساء الأسس العلمية لعمل الشركات المساهمة في العراق، مجلد 8. ، العدد 25، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق.
- مطر، محمد وعبد الناصر، نور (2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية– دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، بحث منشور، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 14.
- مطير، رأفت حسين (2008)، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، الجامعة الإسلامية، غزة.
- معهد الحوكمة الفلسطيني (2012)، الحوكمة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، معهد الحوكمة الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- يوسف، محمد حسن (2007)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة.

5. القوانين:

- سوق فلسطين للأوراق المالية (1996)، اتفاقية التشغيل بين وزارة المالية وسوق فلسطين للأوراق المالية، رام الله، فلسطين.

- قانون الشركات الفلسطيني (2008)، المادة 80.

المراجع الأجنبية:

- Alamgir, M.(2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- Brown,Lawrence&Caylor,Marcus,(2004). Corporate Governance and Firm Performance.
- Cohen, J,R, and Hanno D,M.(2002). Auditor,s Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments", Auditing: A Journal of Practice and Theory: 19, (2) fall, pp: 133-146.
- JOHN E. CORE, WAYNE R. GUAY,TJOMME O. RUSTICUS(2005). Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations.
- Demirage, I, (2000). corporate governance; overview and research Agenda , British accounting review 32: 340-358.
- Fatemeh Mehrabani, (2010). The Effect of Corporate Governance on Iran Stock Market and Economic Growth,

Department of Management and Economic, Science and research Branch Islamic Azad University, Tehran . Iran.

- Fawzy, S. (2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.
- Francis , Jere R.,& Inder K. Khuranaa & Raynolde Pereira(2003). The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World , Asia- Pacific Journal of Accounting and Economics , Vol.7 , June ,PP 30-48.
- Frank Yu (2006). Corporate Governance and Earnings Management Carlson.
- Freeland, C (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
- IIF (2003). Corporate Governance in Poland. Institute of International Finance. February.
- Vadim Klnerei (2013). Corporate Governance and Efficiency of Russian Companies from Stock Market, Russian Research center, Institute of Economic Research, Hitotsubashi University.

المواقع الإلكترونية:

- موقع سوق فلسطين للأوراق المالية:(2015)،

http://www.pex.ps/PSEWebSite/Default.aspx

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين

الملحق رقم (2): الإستبانة

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	العنوان
.1	أ.د/ سمير خالد صافي	أستاذ	الجامعة الإسلامية– غزة	غزة
.2	أ.د/ يوسف جمعة عاشور	أستاذ	الجامعة الإسلامية– غزة	غزة
.3	يوسف عبد بحر	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية–غزة	غزة
.4	محمد إبراهيم المدهون	أستاذ مشارك	أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا	غزة
.5	نهاية عبد الهادي التلباني	استاذ مشارك	جامعة الازهر – غزة	غزة
.6	وفيق حلمي الأغا	استاذ مساعد	جامعة الأزهر–غزة	غزة
.7	جلال اسماعيل شبات	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة	غزة
.8	أكرم إسماعيل سمور	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية– غزة	غزة
.9	نبيل عبد اللوح	أستاذ مساعد	أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا	غزة
.10	محمد جودت فارس	استاذ مساعد	جامعة الازهر – غزة	غزة

ملحق رقم (2)

إستبانة الدراسة

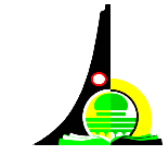

البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى-غزة

برنامج القيادة والادارة

استبانة

الأخ الكريم ... الأخت الكريمة

تحية طيبة وبعد،

بغرض استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة من أكاديمية الإدارة والسياسة، فإنني أقوم بإجراء دراسة تطبيقية بعنوان:

"مدى التزام الشركات المساهمة العامة في فلسطين بمبادئ الحوكمة"

يرجي منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، بعد قراءة كل عبارة من عبارات الاستبانة قراءة متأنية، ووضع علامة (×) في الخانة التى تعبر عن مدى موافقتكم عليها حسب الواقع الذى تعملون به.

علماً بأن إجاباتكم لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط وتتوقف على دقتها صحة النتائج التى ستتوصل اليها الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث: أكرم محمد قويدر

أولاً: المعلومات الشخصية:

الرجاء الإجابة عن الأسئلة الآتية بوضع علامة (×) في المربع المقابل للإجابة المناسبة:

1. **النوع:**

□ ذكر □ أنثى

2. العمر:

□ أقل من 25 عام □ 25– أقل من35 عام □ 35–أقل من 45 عام □ 45 عام فأكثر

2. المؤهل العلمي:

□ ثانوية عامة □ دبلوم □ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

4. سنوات الخبرة:

□ أقل من 5 سنوات □ 5 إلي أقل من 10 سنوات □ 10 سنوات فأكثر

5. المسمي الوظيفي:

□ مدير □ محاسب □ إداري □ أخري حددها .....

6. التخصص:

□ إدارة □ محاسبة □ اقتصاد □ أخري حددها .....

ثانياً: فقرات الإستبانة:

يرجي الاجابة عن الأسئلة التالية حيث أن 1 تعبر عن أدني درجات عدم الموافقة و10 تعبر عن أعلى درجات الموافقة.

م	الفقرات والمجالات	درجة الإجابة من 1– 10
	المجال الأول: مستوى القرارات الإدارية:	
1.	يتم تنفيذ القرارات داخل الشركة ضمن الخطوات الصحيحة.	
2.	تنسجم القرارات الادارية مع السياسة العامة للشركة.	
3.	يمكن متابعة وتنفيذ القرارات الادارية في الشركة بسهولة.	
4.	تتسم القرارات الادارية في الشركة بالوضوح وعدم التضارب.	
5.	يتم إصدار القرارات الادارية بما يتلاءم وأعمال وأهداف الشركة.	
6.	يتم الإفصاح عن الجهة المصدرة للقرارات الادارية بشكل دائم.	
7.	تساهم القرارات الادارية في مجموعها في تحقيق رسالة الشركة.	
8.	يمكن معرفة متخذ القرارات دائماً.	
	المجال الثاني: كفاءة النظم الإدارية:	
9.	يتم اصدار تقارير متنوعة عن كفاءة النظم الادارية.	
10.	تتصف النظم الادارية في الشركة ببساطتها.	
11.	يوجد هيكل تنظيمي ملائم للنظم الإدارية في الشركة.	
12.	تحقق النظم الادارية في الشركة الاهداف التنظيمية المحددة.	
13.	تتسم النظم الادارية في الشركة بالمرونة في حل مشكلات العمل اليومية.	
14.	يوجد اهتمام ومتابعة من قبل الادارة لجودة النظم الادارية.	
15.	يوجد تنسيق مستمر بين المستويات الادارية لتحقيق الجودة المطلوبة في انجاز الاعمال.	
16.	تقدم النظم الإدارية الدعم لقرارات المدراء في الادارة العليا.	
17.	توفر النظم الادارية البيئة المناسبة لمراحل اتخاذ القرار.	
	المجال الثالث: تحسين مستوى أداء الشركة:	

18.	تقوم الشركة بتحقيق الأهداف المرسومة لها.	
19.	تعمل الشركة على تحقيق نتائج ايجابية لأعمالها.	
20.	يوجد تطابق بين الاهداف المرسومة وبين النتائج المحققة.	
21.	يقوم الموظفون بتأدية الأعمال بالكفاءة والفعالية المطلوبة.	
22.	يبذل الموظفون الجهد الكافي لإنجاز الاداء في الوقت المحدد.	
23.	تساهم المعتقدات والافكار السائدة لدى الموظفين في الشركة في تحسين الاداء الاداري.	
24.	تساهم الأنظمة والقوانين واللوائح المعتمدة في تطوير أداء الشركة.	
25.	تساهم السياسات والاجراءات المتبعة في انجاز الأعمال بكفاءة وفاعلية.	
26.	يقوم الموظفون بإستغلال الموارد المتاحة لديهم أثناء ادائهم الاداري.	
27.	تمنح الشركة مكافآت وحوافز للموظف المبدع الذي يقدم أفكار ابتكارية تساعد في تنمية وتطوير إجراءات العمل.	
28.	يوجد في الشركة نظام تقييم للأداء الاداري يحدد نقاط القوة ونقاط الضعف في أعمال الشركة.	
المجال الرابع: رضا المساهمين:		
1.	تقوم الشركة بتسهيل وتبسيط الاجراءات للمساهمين.	
2.	تعمل الشركة على تفرغ الموظف لتقديم الخدمة للمساهمين.	
3.	يتم التحقق من تقديم الشركة خدمات بشكل أفضل للمساهمين.	
4.	تقوم الشركة بتقديم خدماتها للمساهمين في الوقت المحدد.	
5.	تتمتع الشركة بدرجة جهوزية عالية للاستجابة لطلبات المساهمين.	
6.	يتم تأكيد إدارة الشركة على التعامل بلطف مع المساهمين.	
7.	يمتلك العاملين في الشركة المهارات الكافية التي من خلالها يمكن اقناع المساهمين.	
8.	يتفهم الموظفون في الشركة احتياجات المساهمين بشكل افضل.	
9.	تقوم الشركة بالعمل على زيادة كفاءة استغلال الموارد لتقديم خدمة افضل للمساهمين.	
10.	تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالموضوعية عند تقديم الخدمة للمساهمين.	
11.	تتسم علاقة الشركة بالمساهمين بالشفافية عند تقديم الخدمة للمساهمين.	
12.	تتنوع الوسائل التي تستخدمها الشركة لخدمة المساهمين.	
المجال الخامس: مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة:		

أولاً: مجلس الادارة:		
.1	يتم انتخاب أعضاء مجلس الادارة من خلال خبراتهم الادارية التى يتمتعون بها.	
.2	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.	
.3	تضع الشركة معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات أخرى.	
.4	يضم المجلس ثلاثة أعضاء على الأقل يتمتعون بمؤهل علمي وخبرة في المجالات ذات الصلة بعمل الشركة.	
.5	أعضاء المجلس ذوي مؤهلات علمية مناسبة.	
.6	لا يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضاؤه وظيفة تنفيذية بأجر أو دون أجر في الشركة دون الموافقة المسبقة من المجلس.	
.7	لا يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في الحاق خسارة جسيمة شركة أخرى عمل بها سابقاً.	
.8	يقتضي تنفيذ الوظيفة الرقابية لمجلس الإدارة الفصل بين مسؤوليتي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعدم جمعها في شخص واحد.	
.9	يسهم الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في تجنب تركز السلطة والصلاحيات.	
.10	يساعد الفصل بين الوظيفتين التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في توزيع الأعباء المختلفة للوظيفتين.	
.11	يتم الحجز على أسهم أعضاء المجلس مقابل عضويتهم.	
.12	يتم قبول أسهم أعضاء المجلس كضمانات لأية تسهيلات طيلة مدة عضوية العضو.	
.13	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الاستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى.	
.14	جميع أعضاء المجلس من ذوي السيرة الحسنة، ولم يسبق الحكم على أحدهم بجريمة مخلة بالشرف.	
.15	لم يتم إشهار إفلاس أى من أعضاء المجلس ولم يتوقف عن سداد دينه سابقاً.	
ثانياً: الإفصاح والشفافية:		
.1	مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة والادارة التنفيذية.	
.2	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بما يضمن وصول المعلومة	

	إلى جميع أصحاب المصالح.	
3.	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات التي حددها القانون في الوقت المناسب.	
4.	تلتزم الشركة بعرض بياناتها المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	
5.	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	
6.	يحافظ مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال.	
7.	يقدم مجلس الإدارة تسهيلات لصغار الملاك ويقوم بيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة.	
8.	تقوم الشركة بالإفصاح عن المخاطر المتوقعة.	
9.	تقوم الشركة بنشر التقارير المالية السنوية المدققة.	
10.	تقوم الشركة بنشر بيانات مالية مرحلية مدققة.	
ثالثاً: التدقيق:		
1.	توجد بالشركة دائرة مختصة بتدقيق حسابات الشركة.	
2.	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.	
3.	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة.	
4.	يتم الاستعانة بمدققين خارجيين ذوى سمعة جيدة.	
5.	تعقد لجنة التدقيق في الشركة اجتماعات منتظمة مع المدققين الخارجيين، يحضرها المدققين الداخليين.	
6.	يتابع ويؤكد مجلس الإدارة على دور لجان التدقيق بتنسيق جهود كل من المدقق الداخلي والخارجي.	
7.	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق.	
8.	تقدم لجنة التدقيق النصح والمشورة لمجلس الإدارة.	
9.	تناقش لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي والخارجي فرص تعزيز نظام الرقابة الداخلية.	